الجمهوريّة الجزائريّة الدّيمقراطيّة الشّعبيّة
وزارة التّعليم العالي والبحث العلمي
MINISTERE DE L'ENSEIGNEMENT SUPERIEUR ET DE LA RECHERCHE SCIENTIFIQUE
ⴰⵏⴰⵎⵓⵔ ⵏ ⵜⵣⵣⵉⵡⵜ ⵏ ⵜⵣⵣⵉⵡⵜ ⴰⵜⵜⴰⵡⵉⵏ ⴰⵎⵙⵙⵓⵔⵉ
ⵜⴰⵙⴷⴰⵡⵉⵜ ⵎⵓⵍⵓⴷ ⵎⵎⴻⵔⵉ ⵜⵉⵣⵉ ⵡⵣⵓ
ⵜⴰⵙⴷⴰⵡⵉⵜ ⵏ ⵜⵣⵣⵉⵡⵜ ⴷ ⵜⵓⵜⵍⴰⵢⵜ

جامعة مولود معمري؛ تيزي –وزو
كليّة الآداب واللّغات
قسم اللّغة العربيّة وآدابها

Université Mouloud Mammeri de Tizi-Ouzou
FACULTE DES LETTRES ET DES LANGUES
Département de Langue et Littérature Arabes

رقم الترتيب:

الرقم التسلسلي

تخصص: نقد حديث و معاصر

مذكرة تخرج لاستكمال شهادة الماستر

الموضوع:

وظيفة المصطلح النقدي من منظور عبد السلام المسدي
الأدب و خطاب النقد نموذجا

إعداد الطالب:
مح سعيد مزياني

إشراف الأستاذ:
د. عزيز نعمان

أعضاء لجنة المناقشة:
د. نوارة ولد أحمد، أستاذة محاضرة صنف "ب"، جامعة تيزي وزو..... رئيسة
د. عزيز نعمان، أستاذ محاضر صنف "ب"، جامعة تيزي وزو.....مشرفا ومقررا
د. ليندة عمي، أستاذة محاضرة صنف "ب"، جامعة تيزي وزو.....ممتحنة

السنة الجامعية: 2018/ 2019

كلمة شكر

الشكر لله وحده أوّلا وأخرا على توفيقه لي- سبحانه

وتعالى - على إنجاز هذه المذكرة.

أتفضّل بكل إمتنان بالشكر الجزيل لرئيس القسم

ولكلّ أساتذة قسم اللغة والأدب العربي

على توجيهاتهم القيّمة، ولا يفوتني

أن أشكر أستاذي الفاضل المشرف: عزيز نعمان،

الذي كان لي خير ناصح ومرشد

والذّي لم يبخل عليّ بوقته الثمين

وحرصه على نجاح هذا البحث،

والشكر موصول لكلّ من ساعدني من قريب

أو بعيد على إتمام هذا العمل المتواضع.

إهداء

أهدي ثمرة هذا الجهد المتواضع[2] :

إلى منبع الرفق والآمان، اللّذين ربيّاني على

مقدمة

مقدمة:

تعد قضية المصطلح من القضايا التي شغلت النقاد والدارسين وذوي الاختصاص في مختلف بلدان العالم. وعرف العرب، كغيرهم من الشعوب، المصطلح النقدي، عبر مراحل حياتهم الأدبية والنقدية، وكان ذلك نتيجة جهود قدمائهم ومحدثيهم، وتأثرهم بالغرب، لتكتسي المسألة طابع التطور والنضج في المرحلة المعاصرة، جراء بروز النظريات والمدارس النقدية وظهور المناهج الكثيرة المتشعبة، وتفتح العرب واحتكاكهم بالثقافة الغربية. فعمد الدارسون إلى استقبال النظريات والمناهج على كثرتها، واستثمار مصطلحاتها وصياغتها في بحوثهم ودراساتهم الأدبية والنقدية. وترتب عن ذلك، بالمقابل، اضطراب وتداخل في توظيف المصطلحات وتباين في تداولها، مما أدى إلى فوضى ومعضلة في ذلك المجال الحساس.

يعد المصطلح النقدي البنية الأساسية التي يقوم عليها الخطاب النقدي، ومع احتكاك النقد العربي بالنقد الغربي، كما أسلفنا القول، وتبني آلياته, ودفعنا هذا المنطلق والمعطى الراهن إلى البحث عن بعض الآليات والأدوات المعتمدة في توظيف المصطلح النقدي وتبيان وظيفة الناقد الأدبي في ذلك، فوقع اختيارنا على الدكتور عبد السلام المسدي نظرا لجهوده الهامة والقيمة في ميدان اللسانيات والدراسات النقدية على السواء، لاسيما في كتابه "الأدب وخطاب النقد"، وكلنا أمل أن نتبين الجديد في دراسته تلك.

لقد تأثر الخطاب النقدي بالعلوم الإنسانية والاجتماعية في عصر الحداثة وما بعدها، مما أدى إلى حصول تداخل على مستوى الاستعمال، في ظل الصراع الذي تشهده المناهج، وذلك ما أفضى إلى التعددية والتنوع في دراسات وأبحاث العديد من النقاد والدارسين، وعبد السلام المسدي من الذين أسهموا في مجال الخطاب النقدي تنظيرا وممارسة، وقد شدنا الفضول إلى التساؤل عن نظرة الكاتب إلى قضية المصطلح من خلال العملية النقدية وممارسيها، للوصول إلى فهم كيفية تشكل الخطاب النقد؟ ومن هذه الإشكالية المركزية تشكلت أسئلة فرعية صغناها فيما يلي: ما جوهر العملية النقدية وما أطرافها وأعلامها؟ ما الطريقة التي انتهجها عبد السلام المسدي في الحديث عن المصطلح النقدي وخطابه، وتبيان وظيفته؟ وما مدى موضوعيته في تبيان أهمية المصطلح النقدي والخطاب النقدي المعاصر؟ وما مواطن التجديد في جهوده النقدية؟

للإجابة عن أسئلة الإشكالية عمدنا إلى تحليل نصوص المسدي ورصد ما فيها من مادة علمية نقدية مرتبطة بموضوع بحثنا، واعتمدنا في ذلك على تصور النقاد المحدثين والمعاصرين، العرب منهم وغير العرب، حول العملية النقدية بوجه عام. وعلى بعض المفاهيم الأساسية الخاصة ببعض المناهج النقدية المعاصرة.

قسمنا بحثنا إلى فصلين يتفرع كل منهما إلى مبحثين، أما الفصل الأول الموسوم بـ "العملية النقدية حدودها ومعاييرها"، فقد عالج مبحثه الأول "مفهوم العملية النقدية وأطرافها"، وبيّن الثاني "خصائص الخطاب النقدي الحديث والمعاصر وأعلامه". أما الفصل الثاني المعنون بـ "عبد السلام المسدي ومقاربة الخطاب النقدي"، فقد تتبع مبحثه الأول "مسيرة عبد السلام المسدي العلمية"، بينما درس الثاني "خطاب الناقد وأدواته في تصور عبد السلام المسدي". وأنهينا بحثنا بإيراد أهم النتائج التي توصلنا إليها.

وقد اعتمدت في بحثنا هذا على عدة مراجع تخص المصطلح والخطاب النقدي، نذكر منها: "إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد" ليوسف وغليسي، و"علم المصطلح: أسسه النظرية وتطبيقاته المنهجية" لعلي القاسمي، و"في المصطلح النقدي" لأحمد مطلوب"، وغيرها.

وكأي بحث علمي، اعترضتنا صعوبات وعوائق في مسار بحثنا المتواضع هذا، تكمن أساسا في مقاربة كتاب "الأدب وخطاب النقد" مقاربة عميقة، ذلك أنه ينتمي إلى مجال نقد النقد، فإذا كان الكلام على الكلام الإنشائي صعبا، فإن الكلام على الكلام الواصف أصعب. كما تعذر علينا إيجاد بعض المراجع الجديدة المتخصصة. ومع الصبر والجهد والمثابرة، تمكنّا، ولله الحمد، من تحليل بعض الجوانب النقدية العلمية من ذلك الكتاب القيم.

لا يسعنا في الأخير إلا أن نحمد الله عز وجل ونشكره على منه علينا وتوفيقه لنا في إتمام هذا البحث. كما نوجه عبارات الشكر والتقدير والعرفان، إلى من كان لنا دليلا ومرشدا، الأستاذ "عزيز نعمان"، الذي شرفنا بإدارة هذا البحث. ولا يفوتنا أن نشكر، مسبقا، أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم قراءة هذا البحث، وعلى توجيهاتهم القيمة التي نتعهد بالالتزام بها.

الفصل الأول
العملية النقدية، حدودها ومقاييسها

الفصل الأول: العملية النقدية، حدودها ومقاييسها:

المبحث الأول: مفهوم العملية النقدية وأطرافها.

المبحث الثاني: خصائص الخطاب النقدي الحديث والمعاصر وأعلامه

المبحث الأول: مفهوم العملية النقدية وأطرافها:

1-مفهوم المصطلح: أ- لغة:

اشتق لفظ المصطلح من فعل "صلح"، وكما جاء في "لسان العرب": "صلح الصلاح ضد الفساد. والصلح تصالح قوم بينهم. وقوم صلوح. متصالحون"[1]. كما يقال "صلح. صلاحا وصلوحا زال الفساد. والشيء كان نافعا أو مناسبا. ويقال هذا الشيء يصلح لهم. وتقول اصطلح قوم، أي "زال ما بينهم من خلاف. إما إذا قيل اصطلح قوم على أمر فالمراد أنهم تعارفوا عليه واتفقوا"[2].

ويستعمل المصطلح أيضا للدلالة على مجموع التعابير المصطلح عليها، من علم أو فن أو مبحث. كما نجد لفظة المصطلح في معجم "تاج العروس" للمرتضي الزبيدي، أنها "اتفاق طائفة مخصوصة على أمر مخصوص"[3]، وهو ما يوحي بأهمية التواضع ووجوب الاختصاص في وضع المصطلح بوجه عام.

ب- اصطلاحا:عرض الجاحظ في كتابه" البيان والتبيين" لكلام بشار بن المعتمر وإبرازه لمكانة المتكلمين بأنهم "تخيروا تلك الألفاظ لتلك المعاني. واشتقوا لها من كلام العرب تلك الأسماء وهم اصطلحوا على تسمية ما لم يكن له في لغة العرب اسم"[4].

أما في معجم "التعريفات" فقد عرفه الشريف الجرجاني قائلا: "الاصطلاح عبارة عن اتفاق قوم على تسمية الشيء باسم ما ينقل في موضعه الأول، الاصطلاح: إخراج اللفظ من

---

[1]- محمد بن مكرم بن منظور الإفريقي، معجم لسان العرب، مج3، مادة (صلح)، ط1، دار صادر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1997، ص462.

[2]- أحمد بن فارس بن زكريا بن حسن، معجم مقاييس اللغة، مادة (صلح)، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1979، ص574.

[3]- محمد المرتضي الزبيدي، تاج العروس من جوهر القاموس، مج6، مادة "صلح"، ط1، دار الفكر، بيروت، 1944، ص551.

[4]- مهدي صالح سلطان الشمري، في المصطلح و لغة العلم، كلمة الآداب، بغداد، 2012، ص57.

معنى لغوي إلى آخر لمناسبة بينهما. وقيل الاصطلاح: اتفاق طائفة على وضع اللفظ بإزاء المعنى. وقيل الاصطلاح لفظ معين بين قوم معينين"[1].

وعرف عبد السلام المسدي "المصطلح" في كتابه "الأدب وخطاب النقد" مؤكدا أن "لفظة المصطلح ذاتها هي مصفوفة المشتقات. اسم مفعول مستخرج من فعل متعد إلى مفعولين فيكون من حقها أن تحمل اسم مفعولها: فيقول: المصطلحات هي مجموعة من الألفاظ التي يصطلح بها أهل علم من العلوم على تصوراتهم الذهنية الخاصة بالحقل المعرفي الذي يشتغلون فيه وينهضون بأعبائه ويأتمنهم الناس عليه"[2].

أما يوسف وغليسي فقد كتب أن "المصطلح رمز لغوي مفرد أو مركب أحادي الدلالة منزاح نسبيا عن الدلالة الأولى يعبر عن مفهوم نقدي محدد واضح متفق عليه بين أهل الحقل المعرفي أو يرجى منه ذلك"[3].

أما عبد الغني بارة فيرى أن المصطلح "أشبه بالعملة التي بها يتم التبادل المنظم داخل المجتمع. فهو تسمية فنية تتوقف على دقتها ووضوحها معرفة الأشياء والظواهر، بسيطها ومركبها، ثابتها ومتغيرها. المصطلح قضية تتعلق ماضيا بقيم الذات وحاضرا بخطاب الذات. وبدون الفهم الصحيح للماضي لن نستطيع معرفة الحاضر، ولن نستطيع صنع الشخصية المتميزة في المستقبل. وبدون الفهم الدقيق لن نستطيع التواصل"[4].

تتبين لنا، من خلال هذه التعريفات، العلاقة بين التعريف اللغوي والتعريف الاصطلاحي للمصطلح، فكلاهما يتفقان في كون المصطلح اتفاق جماعة لغوية على اسم ومسمى.

2- مفهوم علم المصطلح:

---

[1]- الشريف الجرجاني، معجم التعريفات، تح: محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة، بيروت، 2004، ص27.

[2]- عبد السلام المسدي، الأدب وخطاب النقد، ط1، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، 2004، ص146.

[3]- يوسف وغليسي، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ط1، منشورات الاختلاف، الجزائر، 2008، ص24.

[4]- عبد الغني بارة، إشكالية تأصيل الحداثة في الخطاب النقدي العربي المعاصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2005،ص283.

يرى يوسف وغليسي أن علم المصطلح حقل من أحدث حقول اللسانيات التطبيقية، يتناول الأسس العلمية لوضع المصطلحات وتوحيدها، وهو العلم الذي يبحث في العلاقة بين المفاهيم والمصطلحات اللغوية وتوحيدها، أو هو العلم الذي يبحث في العلاقة بين المفاهيم العلمية والمصطلحات اللغوية التي يعبر عنها. وهو علم ليس كالعلوم الأخرى المستقلة، لأنه يرتكز في مبناه ومحتواه على علوم عدة، من أبرزها علوم اللغة والمنطق والإعلامية (علم المحاسبة الالكترونية) وعلم الوجود وعلم المعرفة وحقول التخصص العلمي المختلفة[1]. وكل هذه التقاطعات الحاصلة بين العلوم تظهر قيمة المصطلح وعلمه.

وعلم المصطلح هو العلم الذي يهتم بدراسة الأسس العلمية في وضع المصطلح، وهو كما يصفه فوستر foster، "يدرس طبيعة المفاهيم وخصائصها وعلاقات بعضها ببعض ونضمها ووصفها وطبيعة المصطلحات، ومكوناتها، وعلاقاتها الممكنة، واختصاراتها والعلامات والرموز الدالة عليها (...) وتوحيد المفاهيم والمصطلحات ومفاتيح المصطلحات الدولية وتدوين المصطلحات ووضع معجماتها ومداخلها الفكرية من حيث تتابعها وتوسيعها"[2]. فعلم المصطلح له علاقة بالمعجميات التي تكمن وظيفتها الأساسية في جمع المصطلحات، وتنظيمها وتوحيدها في المعجم.

كما يشير علي القاسمي إلى أن علم المصطلح ليس علما مستقلا بذاته، لأنه يركز على علوم عدة من حيث المبنى والمعنى، ومن أبرز تلك العلوم نجد علوم اللغة والمنطق والإعلامية وعلم الوجود وعلم المعرفة وحقول التخصص العلمي المختلفة[3]. فيتبين لنا أن علم المصطلح متفرع عن اللسانيات، كما أنه حقل من الحقول المعرفة البشرية، ومن ثم يفيد علم المصطلح هذه العلوم بالمفاهيم والمصطلحات الجديدة.

ولقد كان لعلماء العرب، قديما وحديثا، اهتمام كبير وعناية كبرى بهذا العلم، ومن بينهم نذكر الجرجاني وسيبويه والشريف الجرجاني، والجاحظ، وغيرهم. فعندما يتحدث الجاحظ، مثلا، عن الخطابة والفصاحة عند العرب يقول: "تخيروا تلك الألفاظ لتلك المعاني. وهم اشتقوا لها من كلام العرب تلك الأسماء، وهم اصطلحوا على تسمية ما لم يكن له في لغة العرب اسم، فصاروا لذلك سلفا لكل خلف وقدوة لكل تابع"[4]. فكان للعرب تراث زاخر بعلم المصطلح، فتخيرهم للألفاظ ولد المعاني، كما كان حرصهم كبيرا على وضع الأسماء عن طريق الاشتقاق من أسماء العرب.

---

[1]- ينظر: يوسف وغليسي، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، م س، ص28

[2]- محمود فهمي حجازي، الأسس اللغوية لعلم المصطلح، ط1، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1995، ص. ص 19- 20.

[3]- علي القاسمي، مقدمة في علم المصطلح، ط2، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1987، ص6

[4]- أبو عثمان عمرو بن بحرالجاحظ، البيان والتبيين ،ج1، تحقيق عبد السلام هارون، ط3، مطبعة الخانجي، القاهرة، 1968، ص 139.

3- خصائص علم المصطلح:

يبحث علم المصطلح في المفاهيم والمصطلحات التي يعبر عنها، وتوظف في هذا الإطار نتائج البحوث قصد تطوير مبادئ المعجمية والمصطلحية والعمل على توحيدها، فمن موضوعات البحث في هذا الشأن: طبيعة المفاهيم وخصائص العلاقات فيما بينها، وطبيعة العلاقة بين المفهوم والشيء المخصوص، وتعريفات المفهوم، وكيفية تخصيص المصطلح للمفهوم، وطبيعة المصطلحات، وكيفية توليدها وتوحيدها[1]. فعلم المصطلح يتناول العديد من الموضوعات النظرية، التي تتمثل في تحديد المبادئ المصطلحية، والعمل على تطبيقها للاستفادة من نتائجها.

كما أن النظرية الخاصة أو علم المصطلح الخاص "يهتم بوصف المبادئ التي تحكم وضع المصطلح في حقول المعرفة المتخصصة، كالكيمياء والأحياء والطب، وغير ذلك، وتسهم عدد من المنظمات الدولية المتخصصة في تطوير النظريات الخاصة للمصطلحات، كل في حقل اختصاصها. ومن هذه المنظمات منظمة الصحة العالمية، الهيئة الدولية للتقنيات الكهربائية، وغيرها. والبحث في النظريات الخاصة للمصطلحات ما زال في طور النمو"[2]. فلا تزال النظرية الخاصة في علم المصطلح تشهد نموا وتطورا في مجال البحث في وصف المبادئ، وذلك في مختلف التخصصات.

كما يبحث علم المصطلح في الطرق العامة المؤدية إلى خلق اللغة، وبذلك يصبح علما يشترك بين علم اللغة، وعلم المنطق، والوجود، والمعرفة، والتصنيف، والإعلاميات، والموضوعات المتخصصة. فكل هذه العلوم تتناول في جانب من جوانبها التنظيم الشكلي للعلاقة المعقدة بين المفهوم والمصطلح[3]. فتكمن مهمة علم المصطلح الأساسية في توحيد المفاهيم ومعاني المصطلحات، ومفاتيح المصطلحات، وكل العلاقات الممكنة فيما بينها التي تسهم في تشكل اللغة.

كما عرف فوستير، في أواخر حياته، علم المصطلح بأنه العلم الذي يحكم نظام المعجم المتخصص بعلم من العلوم، وحدد سمات المصطلح بخمس، بحيث يبحث علم المصطلح في المفاهيم للوصول إلى المصطلحات التي تعبر عنها، وينتج علم المصطلح منهجا وصفيا، ويهدف إلى التخطيط اللغوي[4]. والتخطيط اللغوي هاهنا هو محاولة الجمع بين مختلف اللغات والعلاقات القائمة بينها، تنظيرا وتطبيقا، على المستوى العالمي.

ويمكن أن نحصي المصطلح وعلمه في عدة نقاط:

---

[1]- ينظر: علي القاسمي، علم المصطلح، أسسه النظرية وتطبيقاته العلمية، م س، ص274.
[2]- علي القاسمي، علم المصطلح، أسسه النظرية وتطبيقاته العلمية، م س، ص274.
[3]- ينظر: م ن، ص270.
[4]- ينظر: م ن، ص271.

1. "تنطلق المصطلحية (علم المصطلح) من المداليل للوصول إلى الدال، عكس علم الألسنية.
2. تختص بالمفردات المحددة المكتوبة دون المستويات اللسانية الأخرى.
3. تتميز بالبحث الآتي للتعبير عن مصطلحات حضارة العصر.
4. تتصف بالتوجه المعماري في تصنيف المصطلحات وتوحيدها وتقييمها الدولي.
5. تقوم معاجمها المختصة على أساس التصنيف وفق مجالات الاختصاص"[1].

بيّن يوسف وغليسي، من جهته، أن للمصطلح خمس وظائف، أحصاها فيما يلي:

أولا: الوظيفة اللسانية: يكشف عن حجم عبقرية اللغة واتساع جذورها المعجمية.
ثانيا: الوظيفة المعرفية: بما أن المصطلح هو لغة العلم والمعرفة، فلا وجود لعلم دون مصطلح.

ثالثاً: الوظيفة المصطلحية: وكما أن المصطلح مفتاح العلم، فهو أبجدية للتواصل بين أهل الاختصاص في أي حقل معرفي.
رابعا: الوظيفة الاقتصادية: من خلاله يمكننا تخزين كم هائل من المعرفة.
خامسا: الوظيفة الحضارية: اقتراض اللغات بعضها عن بعض، فهذه المصطلحات المقترضة تظل شاهدا على عصور لغة حضارة ما[2].
تعنى الوظائف، التي عددها وغليسي، باللغة والبحث في جذورها، ووظيفتها في التواصل في مختلف الميادين غير اللغوية، فهي بمثابة مفاتيح العلوم والفنون.

4- مفهوم النقد وخصائصه:

4-1- مفهوم النقد:

نتطرق، فيما يلي، إلى تعريف النقد، كما ورد في اللغة وفي الاصطلاح، وفق ما جاء في المعاجم اللغوية عند العرب القدامى والمحدثين.

أ- لغة:

[1]- أحلام الجيلالي، "نحو دليل تشريعي عربي لترجمة المصطلح العلمي"، مجلة المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر، ص 191.
[2]- ينظر:يوسف وغليسي، إشكالية المصطلح في الخطاب انقدي العربي الجديد، ص42.

أوردت معاجم اللغة عدة معاني للنقد، ومن ذلك ما جاء في "لسان العرب": "فالنقد والتنقاد والتنقد: تمييز الدراهم وإخراج الزيف منها"[1].

وجاء في "المعجم المحيط": "نقد الشيء نقره ليختبره أو ليميز جيده من رديئه. نقد الدراهم نقدا وتنقادا: ميز جيدها من رديئها. ويقال نقد النثر ونقد الشعر: أخرج منها الزيف. ويقال انتقد الشعر على قائله أظهر عيبه"[2].

وجاء في "أساس البلاغة": "نقد.. نقد الثمن، ونقد النقاد الدراهم: ميز جيدها من رديئها. والطائر ينقد الحب ينقره"[3].

أجاد الباحث محمد كريم الكواز تلخيص الدلالة اللغوية لمادة (نقد) في تصور القدامى، حيث قال: "جاء في اللغة نقدت الدراهم وانتقدتها: إذ ميزت جيدها من رديئها وأخرجت زائفها وعنها العيب. كما في قولهم: إن نقدت الناس نقدوك وإن تركتهم تركوك. ومعنى نقدتهم عبتهم.

وتدور الدلالة في هذه المادة حول محورين:

الأول: يتصل بنقد الدراهم. بتمييز جيدها من رديئها.

الثاني: يتصل بذم الآخرين وعيبهم"[4].

تتفق هذه التعاريف اللغوية جميعها في أن النقد هو تمييز الجيد من الرديء في الدراهم أو في الكلام، واستحسان الشيء أو استهجانه.

ب- اصطلاحا:

يحاول قدامة بن جعفر (ت337) في كتابه "نقد الشعر" تحديد مفهوم النقد في مقدمة الكتاب، فيقول: "ولم أجد أحدا وضع في نقد الشعر وتلخيص جيده من رديئه كتابا. وكان الكلام عندي في هذا القسم أولى بالشعر من سائر الأقسام"[5]. فأشار قدامة بن جعفر، في تحديده للنقد، إلى الوظيفة الأساسية التي يؤديها، وهي تمييز الرديء من الشعر من حسنه.

---

[1]- ابن منظور، لسان العرب، م س، مادة النقد، ص 4517.

[2]- إبراهيم أنيس، المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، مادة النقد، ط4، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، 2004، ص944.

[3]- أبو القاسم محمود الزمخشري، أساس البلاغة، دار صادر، بيروت، 1979، ص650.

[4]- محمد كريم الكواز، البلاغة والنقد، المصطلح والنشأة والتجديد، ط1، مؤسسة الانتشار العربي، بيروت، 2006، ص46.

[5]- قدامة بن جعفر، نقد الشعر، تح: محمد عبد المنعم خفاجي، ط1، دار الكتب العلمية، القاهرة، 1995، ص89.

والنقد في أدق معانيه هو "فن دراسة الأساليب وتمييزها، وذلك على أن نفهم لفظة الأسلوب بمعناها الواسع... وهو منحى الكاتب العام وطريقته في التأليف والتعبير والتفكير والإحساس على حد سواء"[1]. وبذلك يعنى النقد بدراسة الأساليب اللغوية بمعناها الواسع ودراسة النصوص الأدبية لاستخلاص مواطن الحسن والقبح فيها، ومعرفة قدرات الكاتب اللغوية والأدبية.

وهناك من ذهب إلى تحديد معنى النقد بأنه "فن دراسة النصوص الأدبية لمعرفة اتجاهها الأدبي. ويحدد مكانتها في مسيرة الآداب والتعرف على مواطن الحسن والقبح، مع التفسير والتعليل"[2]. فمهمة النقد هي دراسة الأساليب والآثار الأدبية والأعمال الفنية، ومحاولة تحليلها، و تفسير النصوص الأدبية ومحاولة تقويمها.

ويعرف لطيف زيتوني النقد، في معجمه "مصطلحات نقد الرواية"، بأنه "أداة المجتمع لمراقبة نتاج الفكر والدفاع عن القيم العامة. وأداة الطليعة الاجتماعية لمواجهة القيم السائدة وطرح البدائل الجديدة. ويتميز النقد الأدبي بأن مادته عموما الأثر الواحد، وأن منهجه تطبيقي، وأن غايته كشف معنى النص"[3]. فالنقد إذن أداة في يد المجتمع لتتبع ما نتج عن الفكر، واستخلاص القيم الفنية والإنسانية. ومن ميزة النقد الأدبي إتباعه للمنهج في تطبيقاته، قصد الكشف عن المعاني وتأويلها تأويلا موضوعيا ممنهجا.

يقول محمد مندور إن "النقد في أدق معانيه هو فن دراسة النصوص والتمييز بين الأساليب المختلفة، وهو روح كل دراسة أدبية إذا صح أن الأدب هو كل المؤلفات التي تكتب لكافة المثقفين"[4]. وفي الاتجاه ذاته يقول شوقي ضيف: "النقد تحليل القطع الأدبية وتقدير ما لها من قيمة فنية... فهو فن مشتق من غيره أو متوقف على غيره"[5].

وجاء أيضا في معجم "المصطلحات العربية" أن "النقد هو فن تقويم الأعمال الأدبية والفنية، وتحليلها تحليلا قائما على أساس علمي. وهو الفحص العلمي للنصوص الأدبية من حيث مصادرها، وصحة نصها، وإنشائها ووصفها وتاريخها"[6]. فالنقد يتبع التحليل القائم على أساس علمي في قراءة النصوص الأدبية، ويقوم على الموضوعية في تأويل النص ورصد دلالاته وتتبع معانيه وفهم سياقاته.

---

[1]- محمد مندور، في الأدب والنقد، ط3، دار النهضة، القاهرة، 1994، ص09.

[2]- مناع هاشم صالح، بدايات في النقد الأدبي، ط1، دار الفكر الغربي، بيروت، 1994، ص92.

[3]- أحمد مطلوب، في المصطلح النقدي، منشورات المجمع العراقي، بغداد، 2002، ص278 .

[4]- ينظر: محمد مندور، النقد المنهجي عند العرب، ومنهج البحث في الأدب واللغة، دار نهضة مصر للطباعة والنشر، القاهرة، 1996، ص14.

[5]- ينظر: شوقي ضيف، النقد، ط5، دار المعارف، القاهرة، 1984، ص9.

[6]- مجدي وهبة وكامل المهندس، معجم المصطلحات العربية في اللغة والأدب، ط2، مكتبة لبنان، بيروت، 1984، ص417.

كما يقترن النقد بالأدب "ليفيد الأساليب أو الطرائق المتبعة في تحليل الآثار الأدبية وتصنيفها وتمييز الجيد من الضعيف فيها، سواء أكانت لكتاب من المحدثين، بهدف الكشف عن وجوه الإحساس في الإبداع الأدبي، والإدلاء ببيانات دقيقة تحكم على هذه الآثار قوة أو ضعفا، في ضوء مبادئ يفترض أن يختص بها ناقد أو مجموعة من النقاد ويصدرون هذا الحكم أو ذاك"[1]. فاقتران النقد بالأدب يفيد في تحليل النصوص الأدبية، وذلك من خلال الأساليب التي يتبعها الناقد في إصدار الأحكام النقدية التي يفترض أن تسير وفق مبادئ منهج معين.

ويقدم عبد السلام المسدي تعريفا واضحا ومباشرا لمصطلح النقد في كتابه "الأدب وخطاب النقد"، فيقول: "إن النقد الأدبي فيما نتصوره وبفضل ما نرصده من ظواهر اللغة، ثم في ضوء استشعار معرفي، هو ثمر حفر الباطن في الثقافة والمعرفة، قادر على أن يغدو اللسانيات ويتحداها في نفس الوقت"[2]. فبذلك يقرن النقد بالثقافة والمعرفة، ويرى أن النقد قادر على أن يتحدى علوم اللغة في استشعاره المعرفي ودوره في تحليل النصوص الأدبية

مجمل القول إن للنقد الأدبي فوائد كبيرة وكثيرة على الأدب والعملية الإبداعية، وعلى النقد والعملية النقدية، ذلك أنه يفيد الأدباء والقراء، المبتدئين والمحترفين، ويفيد الأدب وسيظل يفيده في كل زمان ومكان.

4- 2- مفهوم المصطلح النقدي:

إن المصطلح النقدي هو "النسق الفكري المترابط الذي نبحث من خلاله في عملية الإبداع الفني ونختبر على ضوئه طبيعة الأعمال الفنية وسيكولوجية مبدعيها، والعناصر التي شكلت ذوقه"[3]. وبتأمل هذا التعريف يدرك القارئ بأن المصطلح النقدي هو الذي يؤطر التصورات الفكرية التي ينتجها فعل الممارسات النقدية، وفق ضوابط منهجية من شأنها توضيح دلالته.

---

[1]- إبراهيم محمود خليل، النقد الأدبي الحديث. من المحاكاة إلى التفكيك، ط3، دار المسيرة للنشر والطباعة، القاهرة، 2010، ص11.

[2]- عبد السلام المسدي، الأدب وخطاب النقد، م س، ص91.

[3]- عبد العزيز الدسوقي، نحو علم جمال عربي، سلسلة عالم الفكر، مج9، ع2، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1970، ص128.

وقد اهتم الدارسون بالمصطلح النقدي وبمناهجه، وألفت فيه كتب عديدة، فهذا يوسف وغليسي قد سلط عليه الضوء في إشكاليته مع الخطاب النقدي الجديد، إذ قاربه من حيث "إنه رمز لغوي، مفرد، مركب أحادي الدلالة منزاح على دلالته المعجمية الأولى يعبر عن مفهوم نقدي محدد واضح الدلالة، متفق عليه بين أهل هذا الحقل، أو يرجى منه ذلك"[1]. فالمصطلح النقدي، وفق هذا التصور، "ييسر البحث ويرسم المعالم رسما مختصرا. ولكنه أيضا أشبه بصلصلة الجرس، الجرس يدق فيسمعه أهل الثقافة العربية في مجموعها. المصطلح إيماء إلى قوى متنوعة. لذلك يتمتع المصطلح بالقدرة على تنبيه أكثر من فئة"[2]. وتتجلى هذه القدرة التنبيهية في قيام التحليل المنهجي عليه، واعتماد الناقد المحلل على معالمه.

كما يصر يوسف وغليسي، في تعريفه للمصطلح النقدي، على اعتباطية داله ومدلوله، ذلك أن المصطلح ذو حد ومفهوم تقتضيهما الحاجة والتواضع، إذ يؤكد في مقام آخر وبشكل دقيق "أن المصطلح علامة لغوية خاصة تقوم على ركنين أساسيين لا سبيل إلى فصل دالها التعبيري (الرمز) عن مدلولها المضموني"[3]. ويعني ذلك التلازم بين الدال والمدلول خدمتهما لمجال معين وسدهما لحاجة معينة، في إطار مستجدات اختصاص معين ومقتضيات وضع معين.

4- 3- آليات وضع المصطلح النقدي:

4-3-1- الاشتقاق:

يعرف السيوطي الاشتقاق في كتابه "المزهر" بأنه "أخذ صيغة من أخرى مع اتفاقهما معنى ومادة أصلية. وهيئة تركيب لها. ليدل بالثانية على معنى الأصل بزيادة مفيدة، لأجلها اختلفا حروفا وهيئة، كضارب من ضرب"[4]. فيبين لنا هذا التعريف أن صحة الاشتقاق مترابطة بشروط، وهي أن يكون بين اللفظ المشتق والأصل الذي اشتق منه قدر مشترك من المعنى، مما يجعل الفروع المولدة متصلة بالأصل. وإلى جانب ذلك ينبغي أن تكون حروف الأصل والفرع مرتبة ترتيبا واحدا، رغم ما يلحق من زيادات بالفرع.

---

[1]- يوسف وغليسي، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، م س، ص24.

[2]- عبد الحميد حتالة، تأصيل المصطلح النقدي بين الترجمة والتعريب والبحث في الجذر الفلسفي للمصطلح النقدي، مجلة مقاليد، العدد02، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، ديسمبر2011، ص107.

[3]- يوسف وغليسي، م ن، ص27.

[4]- جلال الدين السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها،ج1، تح:فؤاد علي منصور، ط1، دار الكتب العلمية،بيروت, لبنان، 1998، ص275.

إن البحث الاشتقاقي لا يزول عن ميدان علم الصرف، فهو "أحد العلوم التي تدرس النشاط اللغوي، وهو يتناول مستوى محدد من مستويات هذا النشاط. وهو مستوى الكلمة المفردة، أي باعتبارها غير مركبة مع غيرها. وليس معنى هذا أن الصرف حين يتناول هذه الكلمات التي تتكون منها الجمل والتراكيب اللغوية إنما يتناولها من حيث كونها صيغا مستقلة منفردة من غيرها"[1]. فالاشتقاق طريق للوصول إلى اللغة، من منطلق صيغة حروفها ودلالتها، لغاية تمييز معانيها، وتدخل هذه الصيغ والقواعد في عام الصرف العربي.

والاشتقاق عملية تقوم على مبدأ القياس، تستنبط وفق وزن من الأوزان العربية القديمة، فتصبح مألوفة وموروثة. وهو عملية قياسية تهدف إلى تكوين كلمات جديدة وفقا للقواعد التي تقوم عليها الكلمات الموجودة في اللغة. وتقترب هذه الدلالة مما جاء في "التعريفات" للشريف الجرجاني، بأن الاشتقاق "نزع لفظ من آخر بشرط مناسبتها معنى وتركيبا ومغايرتها في الصيغة"[2]. فالمعنى والتركيب إذن شرطان أساسيان في عملية الاشتقاق من أجل تكوين عمليات جديدة تقوم على القياس وفق قواعد اللغة.

أما الاشتقاق عند ابن جني ضربان، "صغير أو أصغر ... أن تأخذ أصلا من الأصول فتجمع بين معانيه وإن اختلفت صيغه و مبانيه... وكبير أو الأكبر أن تأخذ أصل من الأصول الثلاثية فتعقد عليه وعلى تقاليبه الستة معنى واحد تجمع التراكب الستة وما يتصرف وما يتصرف من كل واحد منها عليه"[3]. فهذا النوع الثاني هو عملية إبدال لحروف تشترك فيها أصوات، فحين يتم تغيير مواقع الحروف الثلاثة في الكلمة ست مرات، يتم الحصول على تراكيب مختلفة في الهيئة، ولكنها تتوافق في المعنى.

4-3-2- المجاز:

إن المجاز هو "استعمال اللفظ في غير ما وضع له أصلا، أي نقله من دلالته المعجمية (الأصلية أو الوضعية أو الحقيقية) إلى دلالة علمية (مجازية أو اصطلاحية) جديدة، على أن تكون هناك مناسبة بين الدلالتين. ويصبح المجاز وسيلة مهمة تستعين بها اللغة كي تطور نفسها، مكتفية بذلك بوحداتها المعجمية (الثابتة دوالها والمتغيرة مدلولاتها) التي تغدو من السعة الدلالية بحيث تستوعب دلالات جديدة لا تربطها بالدلالات الأصلية

[1]- علي أبو المكارم، التعريف بالتصريف، ط1، مؤسسة المختار، القاهرة، 2007، ص19.
[2]- الشريف الجرجاني، معجم التعريفات، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1983، ص30.
[3]- أبو الفتح عثمان بن جني، الخصائص، ج2، تحقيق محمد علي النجار، المكتبة العلمية، القاهرة، دت، ص134.

سوى وشائح المناسبة والمشابهة"[1]. وهناك من اعتبر المجاز استعارة، لوجود علاقة بينهما "قد يعبر عنه آخرون بتسمية أقل شهرة في مجال الآليات الاصطلاحية هي الاستعارة ولا ضير في ذلك لأنه من رواسب الدرس البلاغي الذي يسمي المجاز استعارة في حال قيام العلاقة بين المعنى الوضعي والمعنى المجازي على المشابهة"[2]. فالمجاز وسيلة لتطور اللغة وذلك بوحداتها المعجمية المتغيرة من حيث المدلول، لاستيعاب دلالات جديدة مشابهة للدلالات الأصلية، على سبيل السعة الدلالية.

4-3-3- النحت:

هو أسلوب وآلية متبعة عند العرب منذ الجاهلية، إذ يرجع مصطلح النحت "إلى الخليل بن أحمد الفراهيدي، ذكره في كتاب "العين" وأوضحه... وقد أوضح الخليل هذه الأبنية المنحوتة على النحو التالي: أخذ من كلمتين متعاقبتين كلمة فعلا. وبين ذلك بشرح بنية كلمة عبشمي بقوله: أخذ العين والياء من عبد وأخذ الشين والميم من الشمس وأسقط الدال والسين. فبني من الكلمتين الكلمة، فهذا النحت"[3]. فالنحت إذن هو انتزاع كلمة من كلمتين، أو أكثر، للدلالة على معنى ما. فالنحت من أهم وسائل وضع المصطلحات اللغوية قصد تطوير اللغة واشتقاق ألفاظ جديدة.

كما أن العربية من أسرة طبيعتها التوالدية ومحركها "هو الاشتقاق كما أسلفنا، لذلك كان النحت حديثا عارضا في اللسان العربي وتكثيفا طارئا على جهازه ولقد لجأت إليه العرب في حالات محددة كان أكثرها طوعا وأقربها إلى الاستساغة ما صيغ على وزن من أوزان اللغة، ولكن في الأغلب لفظا منحوتا من جملة كاملة"[4]. أي استخراج أو انتزاع كل كلمة واحدة من كلمتين أو أكثر من أجل الاختصار، على أن يكون هناك تآلف وتوافق بين اللفظ والمعنى المنحوت والمنحوت منه[5]. وهو في الحقيقة اختصار لفظي عرفته اللغة العربية قديما، وقد احتاجت إليه العرب لتعويض جمل كثر تداولها على ألسنة الناس، فأشارت إليه بهذا الاختصار.

---

[1]- يوسف وغليسي، إشكالية المصطلح في الحطاب النقدي العربي الجديد، م س، ص84.
[2]- م ن، ص ن.
[3] - خالد الأشهب، المصطلح العربي (البنية والتمثيل)، ط1، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، 2010.
[4]-عبد السلام المسدي، المصطلح النقدي، م س، ص25.
[5]- ينظر: علي القاسمي، علم المصطلح (أسسه النظرية و تطبيقاته العملية)، م س، ص427.

4-3-4- التعريب:

يعرف التعريب بأنه "نقل الكلمة الأجنبية ومعناها في اللغة العربية كما هي دون تغيير فيها. أو مع إجراء تغيير وتعديل عليها لينسجم نطقها مع النظاميين الصوتي والصرفي للغة العربية. وتتفق مع الذوق العام للسامعين. ولتيسير الاشتقاق منها"[1]. وقد عرف (المعرب) بأنه "ما استعملته العرب من الألفاظ الموضوعة لمعاني من غير لغتها. قال الجوهري في الصحاح «تعريب الاسم الأجنبي أن تتفوه به العرب على مناهجها». ويندرج هذا المفهوم ضمن ظاهرة لغوية عالمية لا تكاد تسلم منها لغة من اللغات تسمى "الاقتراض"، حيث تتبادل اللغات الأخذ والعطاء ويستعير بعضها من بعض كلمات جاهزة تؤدي مفهوما معينا في لغتها الأصلية"[2]. فالتعريب إذن هو اقتراض اللغة العربية لكلمة أجنبية، وقد أملته حاجة العصر، والاحتكاك، ودخول مناهج ونظريات غربية إلى الثقافة العربية، عبر الحقول العلمية المتعددة.

ولم يختلف أدباء العرب حول قبول الأساليب الأعجمية أو رفضها، ولكنهم اشترطوا لقبولها ألا تكون مخالفة في تراكيبها لقواعد اللغة العربية، وألا تجافي الذوق العربي السليم[3]. فيقتضي التعريب الحرص على السلامة والبنية والإعراب والتصريف، وذلك صيانة للغة العربية من الخطأ والركاكة.

ويرى أحمد مطلوب أنه عند تعريب الألفاظ لا بد:

- أن يكون المعرب على وزن عربي من الأوزان القياسية أو السماعية.

- أن يلائم جرس المعرب الذوق العربي وجرس اللفظ العربي.

- أن لا تكون نافرا عما تألفه اللغة العربية[4].

فقد حرص اللغويون على الحفاظ على النظام الصوتي والصرفي أثناء التعريب، وقد اتفق أكثرهم على عدم توظيفه إلا عند الضرورة ، خشية أن تضيع اللغة العربية بالألفاظ دخيلة.فالتعريب طريقة يلجأ إليها المترجم عندما توصد كل الأبواب أمامه، ويعجز عن إيجاد المقابل المناسب للمصطلح المنقول، فالتعريب هو "إدخال لفظ أجنبي إلى اللغة العربية مع

---

[1]- عبد الحميد حتالة، تأصيل المصطلح النقدي بين الترجمة والتعريب والبحث في الجذر الفلسفي للمصطلح النقدي، م س، ص107.

[2]- يوسف وغليسي، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، م س، ص87.

[3]- ينظر: وفاء كامل فايد، المجامع العربية وقضايا اللغة، عالم الكتب، القاهرة، 2004، ص221.

[4]- أحمد مطلوب، في المصطلح النقدي، م س، ص. ص17- 18

المحافظة على أصله ما أمكن"[1]. فهو طريقة يلجأ إليها المترجم اضطرارا، فعندما يعجز عن إيجاد المقابل المناسب للمصطلح، يضطر لاقتراضه وتداوله وإضافته إلى القواميس اللغوية.

4-3-5- الترجمة:

الترجمة هي نقل نص من لغة إلى لغة أخرى وإعادة صياغة نص ما، مع الحفاظ على روح المعنى؛ أو هي نقل معنى كلمة من لغة إلى لغة أخرى ومقابلة معادلة المعنى بأخرى تناسبها بين لغتين أو أكثر. وقد ورد مصطلح الترجمة في "لسان العرب"، على النحو الآتي: "ترجم من رجم والترجمان. الترجمان: المفسر"[2].

كما ورد، في كتاب "في مقدمة في علم المصطلح"، أن الترجمة "نقل المصطلح الأجنبي إلى اللغة العربية بمعناه لا بلفظه فيتخير المترجم من الألفاظ العربية ما يقابل معنى المصطلح الأجنبي"[3]. فالمقابلة تكون على مستوى المعنى بدرجة أولى.

أما الترجمة، في المعنى الاصطلاحي، فهي "عملية تحويل إنتاج كلامي في إحدى اللغات إلى إنتاج كلامي في لغة أخرى مع المحافظة على الجانب المضموني الثابت، أي على المعنى"[4]. ولما كانت الترجمة وسيلة من وسائل الاتصال، فهي تتوجب نقل المعنى والمبنى معان، وهذا يعني أن هذه العملية "تقيض نقل المحتوى الدلالي للنص من لغة الأصل إلى لغة النقل حيث يتغير شكل الدلالة. وينتقل معه المعنى بوصفه عاملا سابقا على الكتابة واللغة"[5]. والمقايضة المقصودة هنا تكون على مستوى الجوهر أولا ثم على مستوى اللفظ إن أمكن ذلك.

---

[1] - مولاي علي بوحاتم، مصطلح النقد العربي السيميائي (الإشكالية والأصول والامتداد)، منشورات اتحاد العرب، دمشق،2005، ص68.

[2]- ابن منظور، لسان العرب، م س، ص107.

[3]- علي القاسمي، مقدمة في علم المصطلح، ط2، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1987، ص101.

[4]- مولاي علي بوحاتم ، م س، ص75.

[5]- رشيد برهون، الترجمة ورهانات العولمة والمثاقفة، مجلة عالم الفكر، مج3، العدد 01، الكويت، 2002، ص171.

والترجمة إما أن تكون حرفية أو ترجمة لفظة بلفظة، أو ترجمة المعنى، أو الجمع بين النمطين معا، خاصة إذا ما تعلق الأمر بترجمة المصطلحات الأجنبية التي هي تكثيف شديد ومقصود للمعرفة. لذلك فإن المترجم يواجه صعوبات، وقد وضع العرف النقدي العربي مجموعة شروط أو صفات تضبط المدارك الترجمية للمشتغل على الترجمة المصطلحية. و"إن تكن الترجمة مستحسنة وجيدة لا مناص من توفير جملة من الضوابط والشروط، من ذلك ضرورة أن يكون المترجم عارفا باللغة المصدر ولغة الهدف معا، ووجوب ربط المصطلح المترجم بالبنية الثقافية التي ظهر فيها"[1]. فالترجمة هي العملية التي يتم بها نقل المعنى المراد ترجمته من اللغة المصدر إلى لغة الهدف، بشرط التحكم في كلتيهما واحترام نظام اللغة الهدف، وإدراك ثقافتها، لفهم النص المراد ترجمته، بواسطة فهم الجو الثقافي الذي ظهر فيه.

يتبين لنا، من خلال التعريفات السابقة، أن الحاجة الداعية إلى وضع المصطلح في تزايد وتطور، وقد نالت حصة وافرة من الاهتمام لدى الدارسين، وهذا يوضح مدى تنامي الوعي بأهمية المصطلح وتزايد الإحساس بضرورة تحديد معناه وضبط دلالته لإزالة الغموض لدى متلقي اللغة ومتداوليها، مما رسخ قناعات لدى أهل الاختصاص بأن آليات صياغة المصطلح النقدي ذات أهمية بالغة لإثراء الرصيد اللغوي وخدمة المجالات الجديدة التي ينهض بها الفكر والبحث العلمي. فاللغة في تحول مستمر، وهي بحاجة للجديد من المصطلح، ما يؤهلها لمواجهة متطلبات العصر والتكيف معها.

المبحث الثاني: خصائص الخطاب النقدي الحديث والمعاصر وأعلامه.

1- مصطلح الخطاب في النقد العربي الحديث:

أصبح مصطلح الخطاب مصطلحا شائعا، له مفاهيم مختلفة ودقيقة، حتى أضحى تحديده عسيرا، ذلك أن الاستعمال الاصطلاحي يفضي إلى دلالات ومعان متعددة، تعود في حالة الخطاب إلى تداخله مع الكلام والنص والجملة.

سنتطرق في هذا العنوان إلى دراسة الجانب اللغوي والاصطلاحي لمصطلح الخطاب، لإلقاء الضوء على أهم مكوناته وعناصره، والتعرف على أهم تعريفات النقاد واللغويين العرب والغربيين له وآرائهم فيه.

[1]- صلاح فضل، إنتاج الدلالة الأدبية، ط1، مؤسسات مختار للنشر والتوزيع، القاهرة، 1987، ص103.

أ- الخطاب لغة:

وردت كلمة الخطاب في القرآن الكريم عند قوله تعالى "**وَشَدَدْنَا مُلْكَهُ وَآتَيْنَاهُ الْحِكْمَةَ وَفَصْلَ الْخِطَابِ**" (سورة ص، الآية 20). وكذلك في قوله تعالى "**إِنَّ هَذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً وَلِيَ نَعْجَةٌ وَاحِدَةٌ فَقَالَ أَكْفِلْنِيهَا وَعَزَّنِي فِي الْخِطَابِ**" . (سورة ص، الآية 23).

وورد في "لسان العرب" لابن منظور في مادة "خطب" ما يلي: "الخطب الشأن أو الأمر صغر أو عظم، وقيل هو سبب الأمر. يقال ما خطبك؟ أي ما أمرك؟ وتقول هذا خطب جليل، وخطب يسير. والخطب الأمر الذي يقع فيه المخاطبة والشأن والحال .... والخطاب والمخاطبة: مراجعة الكلام، وقد خاطبه بالكلام مخاطبة وخطابا وهما يتخاطبان.

قال الليث والخطبة مصدر الخطيب وخطب الخاطب على المنبر واختطب يخطب خطابة .. والخطبة مثل الرسالة التي لها أول وآخر"[1].

ويعرف معجم "لاروس" (Larousse) كلمة "الخطاب" (Discours) كالآتي: "أصلها اللاتيني discursis، وهو توسع خطابي حول موضوع معين منطوق به للجمهور"[2]. أي إن الخطاب يكون شفويا، ويكون أمر المخاطبة فيه بالكلام، ويكتمل هذا التعريف بكلمة "يتخاطبان" التي وظفها ابن منظور، حيث يتعين توفر متخاطبين في عملية الخطاب ورسالة متبادلة بينهما.

---

[1]- ابن منظور، لسان العرب، مج1، م س، ص855.

[2] - CLANDE Augé, Le petit Larousse. Dictionnaire encyclopédique, Édition Larousse, 1ère éd, Paris, 1905, p.

ب- الخطاب اصطلاحا:

- عند العرب:

ذهب الزمخشري إلى أن (فصل الخطاب) المذكورة في الآية "**وَشَدَدْنَا مُلْكَهُ وَآتَيْنَاهُ الْحِكْمَةَ وَفَصْلَ الْخِطَابِ** " (سورة ص، الآية 20) هو "البين من الكلام الملخص الذي يتبينه من يخاطب به، لا يلتبس عليه"[1].

كما اعتبر الكفوي في كتاب "الكليات"، أن الخطاب- كي يكون خطابا- لا بد أن يحمل نية الإبلاغ والإفهام، مؤكدا أن "اللفظ المتواضع عليه المقصود به إفهام من هو متهيئ لفهمه. احترز باللفظ عن الحركات والإشارات والمفهمة «بالمواضعة وبالمتواضع عليه» عن الألفاظ المهملة وبالمقصود به الإفهام عن كلام لم يقصد به إفهام المستمع فإنه لا يسمى خطابا وبقوله لمن هو متهيئ لفهمه «عن الكلام لمن لا يفهم كالنائم»"[2].

كما أخذ الخطاب بعدا لغويا ودلاليا جديدا، وذلك بالتقائه باللسانيات التي حاولت تطوير مفهومه، فيرى المسدي أن "ما يميز الخطاب هو انقطاع وظيفته المرجعية لأنه لا يرجعنا إلى شيء لا يبلغنا أمرا خارجيا إنما هو يبلغ ذاته. وذاته هي المرجع والمنقول في نفس الوقت"[3]. أي إن المرجعية في الخطاب تكمن في ذاته وليس خارجه، وعندما التقى باللسانيات تطور من حيث المفهوم وأخذ بعدا دلاليا من حيث الوظيفة والمرجع.

ولا تفرق يمنى العيد بين مصطلحي "الخطاب" والقول"، بل تفضل المصطلح الثاني على الأول لأنه الأكثر أصالة. وقد عرفته بأنه "فعالية يمارسها متكلم يعيش في مكان اجتماعي وفي زمن تاريخي وهو من حيث هو كذلك ذو طابع تناقضي. هذا الطابع هو نفسه

---

[1]-أبو القاسم محمود الزمخشري، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، مج4، دار الكتاب العربي، بيروت،1987، ص80.

[2]- أبو البقاء الكفوي، الكليات، القسم الثاني، تح: عدنان دويش، محمد الحصري، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، 1982، ص286.

[3]- عبد السلام المسدي، الأسلوب والأسلوبية، ط 3، الدار العربية للكتاب، تونس،(دت)، ص116.

العلاقات الاجتماعية بين الناس في المجتمع"[1]. ونفهم من هذا القول أن الخطاب يكون متداولا في ظل جماعة تربطها علاقات اجتماعية، ومن بين مميزاته أن يكون متداولا ضمن سياق ومكان معين.

أما عبد الله إبراهيم فهو يجمع بين الجوانب النحوية والفنية والثقافية، مبينا أنه "مظهر نحوي مركب من وحدات نحوية ملفوظة أو مكتوبة، ويخضع إلى قواعد في تشكله وركونه الداخلية قابلة للتنميط والتعيين، بما يجعله خاضعا لشروط الجنس الأدبي الذي ينتمي إليه سرديا كان أم شعريا ومرتهنا بالخصائص النوعية لجنسه ونجد فيه صدى واضح الآثار للزمن والبنى الثقافية"[2].

يقول عبد المالك مرتاض في تعريفه لمصطلح الخطاب: "هو النسج الذي كان الشيخ يريده فيما نخال هو ما قد نريده اليوم نحن بالخطاب ونحسب أن هذا المصطلح من أقدم مصطلحات النقد الأدبي في العربية. فلم يقل الشيخ هنا (الديباجة) ولا (التراكيب) فقد نمثل الكلام بنى وهذه البنى تضاف إلى بعضها لتؤلف نسجا له سطح. فالنسج هنا يحمل كل خصائص الخطاب الخارجية أو السطحية، وذلك هو موضوع النقد الحديث في النص الأدبي"[3]. فالخطاب هو النسج وفق ما يفيده المصطلح القديم (الفرق كامن فقط في الاصطلاح)، وهو عبارة عن تشابك بنى لفظية فيما بينها تشابكا سطحيا متناسقا، وقد أطلق عبد المالك مرتاض بعض العبارات التي تؤكد المعنى المستخلص:

1- "الخطاب نسج من الألفاظ، والنسج مظهر من النظام الكلامي الذي يتخذ له خصائص لسانية تميزه عن سواه"[4].

2- "إن الكلام العادي البسيط استطاع أن يكون شعرا عظيما لأن الأمر لا يكمن في غرابة الألفاظ ولا في عمق المعاني في الشعر، بقدر ما يقوم في هذا النسج الذي نطلق عليه نحن (الخطاب الشعري)[1].

---

[1]- يمنى العيد، في القول الشعري، ط1، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، المغرب، 1987، ص12.
[2]- عبد الله إبراهيم، الثقافة العربية والمرجعيات المستعارة، ط1، المركز الثقافي، الدار البيضاء، بيروت، 1999، ص196.
[3]- عبد المالك مرتاض، بنية الخطاب الشعري، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، (دت)، ص. ص15-16.
[4]- م ن، ص53.

الخطاب إذن هو نسج من الألفاظ ليشكل نظاما من الكلام له خصائص لغوية ولسانية محددة تميزه عن غيره من الكلام.

- عند الغرب:

يعود التأسيس الأول لمصطلح الخطاب لأفلاطون، ولكن تحت اسم المقال، أما الآن فقد ارتبط ظهوره وتطوره بنشوء اللسانيات التي أعادته إلى الدرس اللغوي من جديد، وأعطته أبعادا ابستمولوجية جديدة. أما اللساني الأمريكي "زيلينغ هاريس" (Zellig Harris) فيعرف الخطاب بأنه "ملفوظ طويل أو هو متتالية من الجمل تتكون من مجموعة منغلقة يمكن من خلالها معاينة بنية سلسلة من العناصر بواسطة المنهجية التوزيعية، وبشكل يجعلنا نظل في مجال لساني محض"[2]. والخطاب عند "بنفنيست" (Benveniste) هو كل "تلفظ يفرض متكلما ومستمعا وعند الأول هدف التأثير على الثاني بطريقة ما"[3].

يعرف ميشال فوكو (Michel Foucault) الخطاب بأنه "ممارسات تتكون وبطريقة وبكيفية متسقة للموضوعات التي نتكلم عنها وبطبيعة الحال لا خطابات بدون إشارات"[4]. فالخطاب يكون منسجما متناسقا فيما بين عناصره وأطرافه، فهو بذلك تحكمه إشارات مصدرها خارج الخطاب، أي العلائق الخارجية التي تمنع الخطاب من أن ينغلق عن ذاته.

2- الخطاب النقدي الأدبي والمفاهيم المجاورة للخطاب:

2-1- الخطاب النقدي الأدبي:

إن الخطاب النقدي هو فعل النطق، أو فعالية صياغة نظام الكلام وفق ما يريد المتحدث قوله، فالخطاب إذن هو فعل النطق لما له من طابع حرارة النفس ورغبة النطق

---

[1]- م ن، ص192.

[2]- سعيد يقطين، تحليل الخطاب الروائي، المركب الثقافي العربي، بيروت،الدار البيضاء، 1989، ص17.

[3]- المرجع نفسه، ص19.

[4]- ميشال فوكو، حفريات المعرفة، تر:سالم يفوت، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، بيروت، 1986، ص47.

بشيء ليس بالتحديد الجملة، ولا هو تماما النص، بل هو فعل يريد أن يقول قولا[1]. وتدخل هنا عناصر هامة تتلخص في الفعل والإرادة والقول، وهو ما يعني الحركية.

يقر المسدي، في كتابه "الأدب وخطاب النقد"، بتلازم مصطلحي (النقد) و(الأدب) والخطاب، فيقول في موضع من مواضع الكتاب: "إن خطاب النقد بوسعه أن يصير كالسلك الناقل لشحناء الكهرباء والمعرفة. وسيكون عندئذ صورة لازدواج الرسالة التي يحملها النص الإبداعي لأن للأدب بمفهوم سيسيولوجية المعرفة، كما ارتأيناه، طاقتين: طاقة اختراقية توفر له الانتشار، وطاقة استقطابية هي التي تكفل له الجاذبية التي تجعل التغذية على قدر العطاء المعهود"[2]. فالخطاب من وسائل نقل المعرفة، ويحمل رسالة مزدوجة من خلال النص الإبداعي، كما يقوم الأدب بنقل شحنات من الطاقة الجاذبة نحو القارئ.

شهد الخطاب أطوارا ومراحل من التطور لدى نقاد الأدب حتى استوى على الشكل الذي نعرفه اليوم، ولعل النقد الشكلي لجماعة النقاد الروس قد شكل خطوة أساسية في بناء قواعد عامة للأدب، وذلك في دراسة الشعر والنثر على حد سواء، والتمهيد بذلك للخطاب.

شكل نقد الشكلانيين مرحلة هامة في تطور النظرية النقدية فيما يخص النقد والشعر، وإرساء قواعد محددة لتحليل النص الأدبي؛ فتعريف اللغة الشعرية كان مرحلة هامة في بناء وتشكيل أسس لغة الشعر وخطابه، وأكد جاكبسون (Jakobson) أن الشعر يقترب من الخطاب الانفعالي أكثر مما يقترب من الخطاب المعرفي. ولعل السعي نحو نقل الانفعالات بواسطة تأليفات صوتية مخصوصة، يقتضي عناية بالنسج الصوتي للكلمة، وبذلك ينتهي التشابه كما يؤكد ذلك جاكبسون، حيث "تكمن السمة المميزة للشعر في كون كلماته لا تدرك باعتبارها كلمة حيث تكتسي الألفاظ والتركيب والمدلول والشكل الخارجي والداخلي في ذاتها القيمة/الوزن"[3]. ولعل عمل جاكبسون في عنصر الرسالة أو الخطاب هو ما جعله يبحث عن قوانين الخطاب الأدبي. وكانت الشعرية أحد هذه القوانين، ذلك أن "شعرية ياكبسون مرهونة

---

[1] - ينظر: يمنى العيد، في القول الشعري- الشعرية والمرجعية- الحداثة و القناع، دار طوبقال، الدار البيضاء، 1987، ص.
[2]- عبد السلام المسدي، الأدب و خطاب النقد، م س، ص12.
[3]- فيكتور ايرليخ، الشكلانية الروسية، تر: الولي محمد، ط1، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، بيروت، 2000، ص26.

بالوظيفة الشعرية التي نستطيع العثور عليها في الخطابات كافة"[1]. فالنقد بالنسبة لجماعة النقاد الروس قد شكل خطوة أساسية في بناء قواعد عامة للأدب، وذلك في دراسة الشعر والنثر معا.

وقد أظهر تودوروف (Todorov) أن "العمل الأدبي في حد ذاته هو موضوع الشعرية. فما تستنطقه هو خصائص هذا الخطاب الفرعي الذي هو الخطاب الأدبي، وكل عمل عندئذ لا يعتبر إلا تجليا لبنية محددة وعامة. ليس العمل إلا إنجازا من إنجازاتها الممكنة، ولكل ذلك فإن هذا العلم لا يعنى بتلك الخصائص المجردة التي تصنع فرادة الحدث الأدبي أي الأدبية". فالشعرية ولدت مع النهضة اللسانية الحديثة، والفكر البنيوي الشكلاني، وهي مرتبطة بالحقول المعرفية والأدبية، ويتمثل موضوعها في الاهتمام بالأدب، فهي البنية العامة التي يتجلى فيها الخطاب الأدبي.

2-2- الخطاب في ظل البنيوية:

سعى تودوروف لتعريف الخطاب قصد تبين حدوده، فيقول: "وليس الخطاب مكونا من عبارات، بل من عبارات بينة، وباختصار من بيانات. إلا أن تفسير البيان محدد من ناحية بالعبارة التي نبينها، ومن ناحية أخرى ببيانه نفسه. ويشتمل هذا البيان على متكلم يبين، وعلى مخاطب نتوجه إليه وعلى زمان وعلى مكان وعلى خطاب يسبق ويتلو. أي باختصار على سياق بيان"[2].

ويصرح رولان بارث (Roland Barthes) لدى كلامه عن الأسس التي يقوم عليها الخطاب في الأدب قائلا: "لكي يضع المرء القصص اللامتناهية وصفا وتصنيفا فإنه يحتاج إلى "نظرية" (بالمعنى الذرائعي الذي أتينا على ذكره). إذا كان ثمة عمل يجب أن نشتغل به أولا، فإن هذا العمل يجب أن يكون عظيم اليسر إذا التزمنا منذ البداية بنموذج يمنحنا مصطلحاتها لأول مبادئها. وأما في الوضع الراهن للبحث، فيبدو من الحكمة أن نجعل

[1]- حسن ناظم، مفاهيم الشعرية، ط1، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، بيروت، 1994، ص94.
[2]- حسن ناظم، مفاهيم الشعرية، م س، ص26

اللسانيات نفسها نموذجا أساسيا للتحليل البنيوي للسرد"[1]. فالخطاب عند رولان بارث يكون على أساس نظرية قائمة على المصطلحات وعلى مبادئ استخدامها، فمن الحكمة والصواب أن تكون اللسانيات عنده أنموذجا أساسيا للتحليل البنيوي للسرد.

أما ميخائيل باختين (Michael Bakhtine) فيتحدث عن الخطاب الروائي وعن حلقات الوصل الكائنة بين بنية الرواية وعناصرها، وبين الأبعاد السوسيولوجية لشعريتها وأدبيتها، إذ يرى أن "الخطاب يعيش خارج ذاته، داخل تثبيت حي لموضوعه. وإذا ابتعدنا كلية عن ذلك التثبيت، فلم يبقى لنا فوق الأذرع سوى جثة الخطاب العارية التي لن تعلمنا شيئا عن وضعه الاجتماعي ولا عن مصائره"[2]. فالخطاب الروائي عند ميخائيل باختين يعيش خارج ذاته مثبتا بموضوعه، ولا ينبغي الابتعاد به من دائرة هذا التثبيت، من بنية وعناصر، وإلا نكون قد جردناه من خصوصيته ووضعه الاجتماعي.

ويضيف تودوروف متحدثا عن علاقة التناص التي يقوم عليها الخطاب، مؤكدا أن "كل خطاب بقصد أم عن غير قصد، يقيم حوارا مع الخطابات السابقة له. الخطابات التي تشترك معه في الموضوع نفسه. كما يقيم أيضا حوارات مع الخطابات التي ستأتي والتي يتنبأ بها، ويحدس بردود فعلها. يستطيع الصوت الواحد الفرد أن يجعل نفسه مسموعا فقط حين يمتزج بالجوقة المعقدة للأصوات الأخرى التي وجدت في المكان من قبل"[3]. فالخطاب، وإن كان حديث العهد، ينبني على علاقة التناص التي هي علاقة تداخل النصوص، عن قصد أو من غير قصد، وتشترك فيما بينها مواضيع معينة تقوم أيضا على حوارات لها ردود أفعال وتستجيب لحالة من الحدس عند قارئها.

2-3- الخطاب والسميولوجية:

لقد ولد مفهوم الخطاب، بحدوده المعروفة اليوم، في ظل اللسانيات البنيوية، وبناء على هذا فإن الدراسات التي ستشكل محور البحث فيه هي دراسات اعتمدت المنهج السيميولوجي

---

[1]- حسن ناظم، مفاهيم الشعرية، م س، ص26.

[2]- رولان بارت، مدخل الى التحليل البنيوي للقصص، تر: منذر عياشي، ط1، مركز الإنماء الحضاري، سوريا، 1993، ص29.

[3]- ميخائيل باختين، الخطاب الروائي، تر: محمد براءة، ط1، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، القاهرة، 1998، ص62.

في تحليل النصوص الأدبية، كما اعتنت السيميولوجية بمفهوم الخطاب تنظيرا وتطبيقا، واستخدم مفهوم الخطاب في الدراسات النقدية الأدبية العربية.

يصرح محمد مفتاح في كتابه "تحليل الخطاب الشعري" أنه يستخدم اللسانيات والسيميائيات في الدراسة النظرية والتطبيقية، إلا أنه يخرج من اللغوي البنيوي إلى الدلالة، وعلاقة النص بما هو خارجه، خاصة أنه يعلن أنه يركب بين التيارات اللسانية، بعد عرض لمجمل ما توصلت إليه هذه التيارات في دراسة الخطاب الأدبي يقول في هذا الشأن: "نستطيع أن نتغلب على العوائق الإبستمولوجية والإجرائية، وأن نتمكن من فرز العناصر النظرية الصالحة لاستثمارها في إطار بناء منهج إذا تعرفنا على تلك الخلفية"[1]. ويرى مفتاح أن البحوث اللسانية المعاصرة قاصرة إذا أخذنا كلا منها على حدة، "ومعنى هذا أن ليس هناك نظرية شاملة تصف كيفية اشتغال النص الشعري وتفسرها، وإنما هناك محاولات لبعض الشعريين والسميائيين تلقي الضوء على بعض الجوانب دون أخرى"[2]. فهذا القصور الذي يراه مفتاح في التيارات اللسانية منفصلة، يدفع به إلى اقتراح عدة نماذج لما يمكن تسميته عناصر الخطاب الشعري.

2-4- الخطاب والأسلوبية:

تبنى صلاح فضل الأسلوبية بدءا من كتابه "علم الأسلوب"، حيث يدرس الأسس النظرية للأسلوب والأسلوبية في مضامينها، وصولا إلى الكتب التي تعتمد النظرية والتطبيق في دراسة النصوص العربية، متخذا من مفاهيم الشعرية والخطاب أداة للنظر في هذه النصوص وتحليلها. وأعلن، في الوقت نفسه، أن النظريات الألسنية والسيميولوجية كثيرة ومتباينة أيضا، "ومع تباين النظريات المعتمدة على المبادئ الألسنية والسميولوجية التأويلية، فإن التصور الذي نختاره ونقوم بتركيبه لمفهوم الشعر الحديث يتأسس على قطبي التعبير والتوصيل. الأمر الذي يسمح باستيعاب الأفق اللغوي للظاهرة، وتجاوزه إلى العوامل المدركة لأنماط القراءة والفهم، بما يدخل في قلب نظرية النص، ويستوعب جماليات

[1]- محمد مفتاح، تحليل الخطاب الروائي، ط3، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، بيروت، 1992، ص.ص14-15

[2]- م ن، ص ص14- 15.

التلقي"[1]. فالخطاب والشعرية أداة لتحليل النصوص العربية، وقد اختار الكاتب التصور القائم على مفهوم الشعر الحديث نظرا لقيامه على قطبي التعبير والتوصيل لاستيعاب الأفق اللغوية، وصولا إلى عوامل إدراك أنماط القراءة والفهم.

كما يرى صلاح فضل أن الخطاب مرحلة من مراحل الوصول إلى النص لأنه تطور مرحلي لمفاهيم قديمة، ذلك "أن الخطاب من هذا المنظور يظل هو الأولى بالعناية باعتباره نمطا من الإنتاج الدال، يحتل موقعا محددا في التاريخ أو يشغل علما بذاته. كما يسمي البلاغة من قبل، وهو الآن بما اعتراه من تحول معرفي أسمعت به البحوث السميولوجية يسمى علم النص"[2]. وهذه التحولات الحاصلة عبر الزمن، وبمقتضى الحاجة، تدل على مدى عمق مصطلح الخطاب وتعلقه بالمنتجات الماضية الدالة.

اشتغل المسدي حول العلاقة بين الأسلوبية والبلاغة، حيث يقر بأن "الأسلوبية امتداد للبلاغة، في نفس الوقت هي لها بمثابة حبل تواصل وخط القطيعة في نفس الوقت أيضا"[3]. فهو يرى أن البلاغة علم معياري تعليمي يعتمد فصل الشكل عن المضمون في الخطاب، بينما الأسلوبية علم وصفي تحليلي يرفض الفصل بين دال الخطاب ومدلوله[4]. فبذلك يوصف علم الأسلوب بأنه بلاغة جديدة يتناسب مع العلمية المعاصرة في حقلي اللغويات والأدبيات، وبذلك تلتقي البلاغة مع الأسلوبية كثيرا، إذ تختص الأسلوبية بالتركيب اللغوي للنصوص، لتقوم البلاغة بتحليلها وتحديد وظائفها.

ويبين المسدي في كتابه "آليات النقد الأدبي" "أن علم البلاغة جنيس علم النحو ... أما الأسلوبية فهي بحث دائم عن المنظومات النوعية طبقا لكل نسيج إبداعي .. وهي بهذا جنيس اللسانيات على حد ما كانت البلاغة جنيسا لعلم النحو"[5]. ولعل دراسات المسدي في هذا المجال تعد أصفى المباحث العربية، وأكثرها حضورا، خصوصا في كتابه "الأسلوب

---

[1]- صلاح فضل، أساليب الشعرية المعاصرة، ط1، دار الآداب، بيروت، 1994، ص7.

[2]- صلاح فضل، دلالة الخطاب وعلم النص، ط1، مكتبة لبنان ناشرون، الشركة العلمية العالمية للنشر، بيروت 1996، ص136 .

[3]- عبد السلام المسدي، الأسلوب والأسلوبية، م س، ص56.

[4]- م ن، ص. ص52- 53

[5] - عبد السلام المسدي، في آليات النقد الأدبي، م س، ص68.

والأسلوبية"، الذي انعكس أثره على كثير من الكتابات النقدية، مثل كتاب "الأسلوبية منهجا نقديا" للكاتب الناقد "محمد عزام".

ويذهب صلاح فضل، في حديثه عن علاقة الأسلوبية بالبلاغة، إلى أن "الأسلوبية وريث شرعي للبلاغة العجوز التي أدركها سن اليأس وحكم عليها تطور الفنون والآداب الحديثة بالعقم. ينحدر من أصلاب مختلفة ترجع إلى أبوان هما: علم اللغة الحديث، أو الألسنية إن شئنا أن نطلق عليها تسمية أشد توافقا مع دورها في أمومة علم الأسلوب من جانب، وعلم الجمال الذي أدى مهمة الأبوة الأولى، من جانب آخر"[1]. وبهذا حكم على البلاغة بالعجز والعقم، وجعل من الأسلوبية وريثها الشرعي.

2-5- الخطاب والنص:

إن الخطاب هو "مجموعة من النصوص ذات العلاقات المشتركة، أي إنه تتابع مترابط من صور الاستعمال النصي يمكن الرجوع إليه في وقت لاحق"[2]. ويفهم من هذا الكلام أن مفهوم الخطاب أوسع من مفهوم النص، وبعبارة أخرى فإن النص جزء من الخطاب.

كما أن الخطاب "مظهر نحوي مركب من وحدات لغوية ملفوظة أو مكتوبة ويخضع لقواعد في تشكله وفي تكوينه الداخلي، قابلة للتنميط والتعيين، بما يجعله خاضعا لشروط الجنس الأدبي الذي ينتمي إليه، سرديا كان أم شعريا ومرتهنا بالخصائص النوعية لجنسه، ونجد فيه صدى واضحا لآثار الزمن والثقافية"[3]. فالخطاب إذن هو جملة من الوحدات اللغوية، سواء كانت ملفوظة أو مكتوبة، أما التكوين الداخلي فهو خاضع لقواعد معينة قابلة

---

[1] - صلاح فضل، علم الأسلوب. مبادئ وإجراءات، ط2، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1985، ص03.

[2]- فرحان بدري الحربي، الأسلوبية في النقد العربي الحديث. دراسة في تحليل الخطاب، ط1، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2003، ص41.

[3]- عبد الله إبراهيم، الثقافة العربية والمرجعيات المستعارة، ط1، المركز الثقافي، الدار البيضاء، بيروت، 1999، ص116.

للتنميط، وبذلك يحتوي الخطاب على تركيب نحوي ولغوي، مما يجعله خاضعا للجنس الأدبي، شعرا كان أم نثرا. كما أن للثقافة والزمن دورا في تركيب الخطاب.

واستنادا إلى تعريف جوليا كريستيفا (Julia Kristeva) يمكن التماس فارق جوهري بين الخطاب والنص، يكمن في أنه "جهاز عير لساني يعيد توزيع نظام اللسان بواسطة الربط بين كلام تواصلي يهدف إلى الإخبار المباشر وبين أنماط متعددة من الملفوظات السابقة عليه أو المتزامنة معه، فالنص إذن إنتاجية"[1]، أي إن النص لا يقف عند حدّ سطح اللغة. ولهذا التعريف أهمية كبيرة لأنه يطعن في الاكتفاء بالنظر إلى السطح، ويبرز ما في النص من شركات متعالقة. فترى كريستيفا أن النص أكثر من مجرد خطاب أو قول، إذ أنّه موضوع لعديد من الممارسات السيميولوجية التي يعتد بها، على أساس أنّها ظاهرة غير لغوية، ولكنها مكونة استنادا إلى اللغة[2]. فللنص علاقة وطيدة بعلم العلامات، غير أن الخطاب يؤدي أيضا يؤدي وظيفة التواصل بشكل فعال، ليغدو ممارسات لغوية مباشرة متعددة الملفوظات في زمن معين.

كما أنّ الخطاب لا يتعامل إلّا مع المظهر اللغوي، أو الوحدات المشكلة من اللغة في النص، دون أن يتجاوز ما وراءها، ولذا يعلق رولان بارت على تعريف جوليا كريستيفا مشيرا إلى أنّ "نظرية النص هي أوّلا نقد مباشر لأيّة لغة واصفة، أي إنّها، مراجعة لعملية الخطاب"[3]. فالنص بذلك يقوم على الخطاب، وما يقدّمه تحليل الخطاب من وصف للمظهر النحوي للنص، وبالتالي يمكن أن نقول إنّ النص يسبق الخطاب ويليه، ولعل هذا ما جعل الخطاب ملتبسا بالنص كونه حلقة تتوسّط بين التشكيل من جهة، والتحليل من جهة أخرى.

يقوم النص بذلك على الخطاب، وما يقدّمه تحليل الخطاب من وصف للمظهر النحوي للنص، وبالتالي فإنّنا يمكن أن نقول إنّ النص يسبق الخطاب ويليه، ولعلّ هذا ما جعل الخطاب ملتبسا بالنص كونه حلقة تتوسّط بين التشكيل من جهة، والتحليل من جهة أخرى.

---

[1]- جوليا كريستيفا، علم النص، تر: فريد الزاهي، مراجعة: عبد الجليل ناظم، ط2، دار توبقال للنشر، المغرب، 1997، ص116.

[2]- ينظر: صلاح فضل، بلاغة الخطاب وعلم النص، ط2، مكتبة لبنان ناشرون، الشركة المصرية العالمية للنشر، بيروت 1997، ص294.

[3]- صلاح فضل، بلاغة الخطاب وعلم النص, م ن، ص295.

يقيم عبد الله إبراهيم الفرق بين المفاهيم الثلاثة بقوله إن الخطاب "هو السياق الذي يتشكّل فيه النص، ولا مرجع للنص سوى الخطاب ولا مرجع للخطاب غير الأثر الذي يقوم بنوع من تمثيل البنية الثقافية للمرجع، فملكية الأثر تعود إلى المؤلف، ولا ملكية تلحق بالخطاب والنص، وإنّما يندرجان بعلاقات اتصال وتفاعل مع القارئ"[1]. فالخطاب والنص ملكية تعود إلى القارئ، وهي بمثابة علاقة تواصل واتصال وتفاعل.

يتابع عبد الله إبراهيم في إظهار الفروق بين الخطاب والنص، موضحا أن "الخطاب يكون موضوعا لبحث القارئ، أمّا النص فهو الذي يكون موضوعا للقارئ النموذجي الذي يجعل منه حقلا لتحليل وتأويل غير محدود... إن الخطاب يتصل بالباحث الواصف، أما النص فيتصل بالقارئ المؤول"[2]. أي إن الخطاب يستدعي البحث من القارئ أما النص فهو يحتاج إلى قارئ نموذجي له دراية بشؤون التحليل والتأويل.

2-6- الخطاب واللسانيات:

لقد كان هاريس (Harris) أوّل لساني حاول توسيع حدود موضوع البحث اللساني بتعديته من الجملة إلى الخطاب، وأقام بنفنست مفهوم التلفظ في مقابل الملفوظ، ويعني بالأوّل "الفعل الذاتي في استعمال اللغة: إنّه فعل حيوي في إنتاج نص ما كمقابل للملفوظ (énoncé) باعتبار الموضوع اللغوي والمنغلق والمستقل عن الذّات التي أنجزته أو هكذا يتيح التلفظ دراسة الكلام ضمن مركز نظرية التواصل ووظائف اللغة، ويرى بنفنست أن التلفظ هو موضوع الدّراسة وليس الملفوظ"[3]. فالتلفظ هو فعل حيوي ويمتاز بالذاتية، وأنه ليس منغلقا على الذات، كما أن له علاقة بعملية التواصل والوظائف اللغوية، لذا فهو أحق بالدراسة من الملفوظ الجامد.

وبناء على هذا يعرف بنفنست الخطاب بأنّه "الملفوظ منظورا إليه من وجهة آليات وعمليات اشتغاله في التواصل... وهو كل تلفظ يفرض متكلما أو مستمعا، وعند الأوّل هدف التأثير على الثاني بطريقة ما"[4]. فالخطاب إذن هو عملية تواصل شبيهة بدورة التخاطب، إذ أنها تنقل اللغة من سكونيتها إلى حركية الاستعمال الفردي عن طريق الكلام؛ "فاللغة غير ممكنة إلّا لأن كل متكلم يطرح نفسه باعتباره ضمير متكلّم في خطابه، وبناء عليه يطرح

[1] - عبد الله إبراهيم، الثقافة العربية الحديثة والمرجعيات المستعارة، م س، ص116.
[2] - صلاح فضل، بلاغة الخطاب وعلم النص، م س، ص295.
[3] - سعيد يقطين، تحليل الخطاب الروائي، المركز الثقافي العربي، ط3، الدار البيضاء، المغرب، 1997، ص19.
[4] - م ن، ص ن.

ضمير المتكلم ضميرا آخر، هو ذلك الذي يصبح صدى لأتوجه إليه ويتوجّه إليّ عبر ضمير المخاطب، مع كونه خارجا عنّي"[1]. لقد كان تركيز بنفنست على التلفظ مادة جديرة بالاهتمام، لأنها تنقل اللغة من سكونيتها إلى حركية الاستعمال الفردي (الكلام والخطاب).

وقد بحث هاليداي (Hallyday) ورقية حسن في انسجام الخطاب واتّساقه من المنظور اللساني الوصفي، فينبه الباحثان، بخصوص الاتساق وبنية الخطاب، إلى أنّ الاتساق ليس اسما آخر لبنية الخطاب، ولذلك لأنّ الخطاب يشير إلى وحدة مفترضة أعلى من الجملة كالفقرة مثلا، بينما يأخذ مفهوم الاتساق بعين الاعتبار العلاقات في الخطاب، وعليه فإنّه يشير إلى مجموعة من الإمكانيات التي تربط بين شيئين، وبما أنّ هذا الرّبط يتم من خلال علاقات معنوية فإنها تشغل الوسائل الدلالية الموضوعية بهدف خلق النص[2]. فمن مميزات الخطاب الاتساق الدلالي في العلاقات التي ينبني عليها الخطاب، وذلك بهدف خلق النص من جديد من خلال الوسائل الدلالية الموضوعية.

نخلص، في نهاية هذا المبحث، إلى أن الخطاب يحمل أبعادا دلالية متباينة ووظائف متعددة، فالخطاب نسيج من ألفاظ وتراكيب، وشكل داخلي وخارجي له خصائص لسانية ولغوية. كما أن الخطاب متداخل مع مصطلحي النقد والأدب، وذلك ما يجعل منه خطاب النقد من خلال النصوص الإبداعية. كما يعد التناص وتداخل الخطابات والحوار، مادة خصبة لتفعيل الخطاب النقدي وتعزيزه. فالخطاب أولى بالقراءة والاهتمام، عند بعض اللغويين الذين سبق ذكرهم، فهو يحمل علما قائما بذاته هو علم النص. كما أن الخطاب النقدي مظهر لغوي مركب ومعقد يخضع لقواعد وشروط في مسار تشكله وتكوينه، وهو في تطور دائم. كما أنه وسيلة فعالة في دراسة النصوص الأدبية والنقدية في سياق التطور الثقافي والحضاري المستمر.

---

[1]- إميل بنفنست، الذاتية في اللغة، ع9، تر: حميد سمير، النادي الأدبي الثقافي، جدة، المملكة العربية السعودية، 1999، ص65.

[2]- محمد خطابي، لسانيات النص، مدخل إلى انسجام الخطاب، ط1، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، بيروت، 1991، ص16.

الفصل الثاني:
عبد السلام المسدي ومقاربة الخطاب النقدي

الفصل الثاني:عبد السلام المسدي ومقاربة الخطاب النقدي.

المبحث الأول: مسيرة عبد السلام المسدي العلمية.

المبحث الثاني: خطاب الناقد وأدواته في تصور عبد السلام المسدي.

المبحث الأول: مسيرة عبد السلام المسدي العلمية.

1-التعريف بالكاتب عبد السلام المسدي:

ولد عبد السلام المسدي في 26 جانفي 1945 بمدينة صفاقس (تونس). يعتبر من النقاد الأوائل الذين ترسخت أسماؤهم في حركة النقد الأدبي ليس في تونس فقط، بل في العالم العربي، فعلى مدار مسيرته الطويلة قدم عطاء وافرا، أسهم في ثراء الحركة النقدية العربية، فضلا عن إسهامات في العمل السياسي والدبلوماسي والأكاديمي. فقد تولى مسؤولية التعليم في الجامعة التونسية، إضافة إلى اشتغاله في الوزارة والسفارة التونسية بالخارج.

1-1- سيرته العلمية:

- حصل على الإجازة في اللغة العربية والآداب في تونس، سنة 1969.

- نال شهادة التبريز في الأدب العربي، سنة 1972.

- حصل على دكتورة الدولة، سنة 1979.

- ارتقى إلى أعلى درجة جامعية، سنة 1984.

- استئنف التدريس في الجامعة، بين 1990 و1991.

1-2- سيرته العملية:

- تقلد منصب وزير التعليم العالي والبحث العلمي، بين 1987 و1989.

- عمل سفيرا لدى جامعة اللغة العربية، بين 1989 و1990.

- سفير لدى المملكة العربية السعودية، بين 1990 و1991.

1-3- الجوائز التي حصل عليها:

- الجائزة التقديرية للجمهورية التونسية في اللغة والآداب.

- وسام الاستقلال ووسام الجمهورية.

1-4- مؤلفاته:

- في اللسانيات:

- التفكير اللساني في الحضارة العربية، 1981.

- قاموس اللسانيات، 1984.

- اللسانيات وأسسها المعرفية، 1986.

- مراجع اللسانيات، 1989.

- قضايا في العلم اللغوي، 1994.

- ما وراء اللغة، 1994.

- مباحث تأسيسية في اللسانيات، 1997.

- العربية والإعراب، 2003.

- **في الأسلوبية:**

- الأسلوب والأسلوبية، 1977.

- قراءات مع الشابي والمتنبي والجاحظ وابن خلدون، 1981.

- النقد والحداثة، 1983.

- اللسانيات من خلال النصوص، 1984.

- مراجع النقد الحديث، 1989.

- قضية البنيوية، 1991.

- مساءلات في الأدب واللغة، 1994.

- المصطلح النقدي، 1994.

- في آليات النقد الأدبي، 1994.

- أبو القاسم الشابي في ميزان النقد الحديث، 1996.

- بين النص وصاحبه، 2002.

- النظرية اللسانية و الشعرية في التراث العربي(كتابمشترك)، 1988.

- في السياسة:

- التضخم أسبابه ومظاهره(ترجمة)، 1979.

- العولمة والعولمة المضادة، 1999.

- اتقوا التاريخ أيها العرب، 1999.

- العرب والسياسة، 2001.

2- تلخيص كتاب "الأدب وخطاب النقد" (مدونة البحث):

نشرع في هذا المبحث في الحديث عن كتاب "الأدب وخطاب النقد" لعبد السلام المسدي، الذي صدر في طبعته الأولى سنة 2004. ونحاول أن نتتبع فصول الكتاب الاثنتي عشر، والمواضيع التي يتناولها كل فصل على حدة، علما أن ما يهمنا- في بحثنا هذا- هو إلقاء الضوء على قضية المصطلح النقدي والخطاب الذي هو موضوع مذكرتنا الأساسي.

تعرض المسدي في الفصل الأول من كتابه إلى الثنائية المبنية على أساس العلم والمبادئ التي يقوم عليها المجتمع، فالعلم يحرر من ضيق الانتماءات والجنسيات، في ظل التطور الدائم الذي تشهده المعرفة اللغوية. وجاء في موضوع النقد حديث عن الأدب ثم عن النص والتلقي[1]، وهي عناصر أولاها الكاتب اهتماما خاصا.

كما تحدث المسدي عن انفجار النظرية النقدية، ودعا إلى ضرورة الانتباه إلى ذلك، مبينا أن مؤسسة النقد قد خرجت عن الموروث الحضاري، وأصبحت تحت تصرف الناقد، علما أن تضافر الجهود العلمية في مجال النقد الأدبي كان موجودا منذ القدم، فضلا عن تضافر جديد في النسق المنهجي قائم على الحوار الثقافي، تتجلى نتيجته في تمازج ثقافي حاصل في النقد الأدبي.

تناول المسدي في الفصل الثاني وظيفة الناقد الأدبي، باعتباره يحمل رسالة الأدب في المجتمع، فمن خلاله تتأكد العلاقة الوطيدة التي تجمعه بالمجتمع، والمهمة الفكرية التي تحمل مسؤولية ثقافية. غير أن المسدي يرى أن العلاقة بين الناقد ومجتمعه اضطربت، ويرجع ذلك إلى اختلاف المواقع المعرفية والمواقع التواصلية، فوظيفة الناقد تتحدد حسب الموقع المعرفي الداخلي الذي يتمثل في النص الأدبي وتاريخ الأدب، ووقع الناقد، وكذا مؤرخ الناقد الأدبي. لذا تكمن وظيفة الناقد الأدبي في شرح الخطاب وإيضاحه للقارئ[2]، وهي وظيفة ليست بالسهلة والعرضية.

أما في الفصل الثالث من المذكرة فيتضح كيف دخل النقد الأدبي في العصر الحديث، الذي يتصف بكثرة المعارف والنظريات والمناهج، لتتداخل المعرفة النقدية مع الأدب. وتحدث المسدي عن قضية هامة على الناقد أن يهتم بها، هي الوظيفة التواصلية التي تؤدي مهمة الإبلاغ والإفهام لصالح متلقي الرسالة والنصوص الأدبية والنقدية. ويسهم الناقد الأدبي في الميدان التواصلي في تطوير المعارف اللغوية والأدبية، مستفيدا من مناهج النقد الأدبي التي شهدت تطورا في النظرية والتطبيق[3]، تماشيا مع معطيات العصر.

وأظهر الفصل الرابع أن لخطاب النقد مهمتين تجعلان منه خطابا ثقافيا يهدف إلى تثقيف المجتمع. كما أنه يعيد قراءة التاريخ في الوقت الحاضر ويتطلع إلى المستقبل الأدبي والنقدي، علما أن علم اللسانيات من المناهل الفكرية المعتمدة لإيصال خطاب المعرفة اللسانية الحديثة، إذ يعنى بقضية التواصل الفكري والخطاب المعرفي، إضافة إلى القضايا المرتبطة بالمجتمع،

[1] - ينظر: عبد السلام المسدي، الأدب وخطاب النقد، م س، ص7- 10.
[2]- ينظر: عبد السلام المسدي، الأدب وخطاب النقد، م س، ص32- 33.
[3]- ينظر: عبد السلام المسدي، الأدب وخطاب النقد، م س، ص46- 48.

خاصة ما يحقق النهضة الفكرية عن طريق الإنماء الثقافي[1]، الذي يعد إحدى عجلات التنمية البشرية.

يوضح الفصل الخامس ارتباط النقد الأدبي باللسانيات ارتباطا وثيقا، وقد تعددت وجهات نظر علماء اللغة والنقد. وبين المسدي، في هذا الشأن، أن ثمة علاقة بين اللسانيات والنقد الأدبي من حيث المضمون والمقاصد. فكما أن عالم اللغة ينظر إلى مستويات الكلام للربط بين علم اللغة ومجال النقد الأدبي، فإن الناقد ينظر إلى العلاقة بين اللسانيات والأدب التي تجمعها أدوات التحليل النقدي وآليات يتم تداولها عند تحليل النص[2]، لا سبيل للاستغناء عنها.

وحين يوازن المسدي بين هموم اللغة وهموم ناقد الأدب، وهو يطالع المعارف اللغوية، يقف عند أثر اللسانيات في النقد الأدبي، ذلك أن اللسانيين والنقاد دأبوا على أن يتخذوا من عملهم المتضافر هدفا مشتركا غايته إضاءة العمل الأدبي. ومن هذا المنطلق لزم التسليم بأن علاقة اللسانيات بالنقد الأدبي قائمة على مبدأ التوظيف والتضافر الذي يأتي بالنفع على اللغة وعلى القارئ[3]، ويخدم النقد والأدب واللغة على حد سواء.

أما الفصل السادس فقد أبرز علاقة المعارف اللغوية بالمعرفة النقدية، فهي علاقة تأثير وتأثر، تهدف إلى اكتساب معارف جديدة في اللغة والأدب، وذلك انطلاقا من خصوصية الفكر الحضاري الجديد، ومن أمثلة ذلك علم الإعجاز الذي يعد محصلة التقاء علوم البلاغة بالمعرفة النقدية[4]، ولعل حركة التطور المعرفي قد واكبت مجالي اللغة والأدب، التي يمكن التعبير عنها بعبارة مجال المعرفة اللغوية.

أما الفصل السابع فتناول العلاقة القائمة بين اللغة والأدب، في السياق الحضاري الجامع بين سائر الثقافات الإنسانية. ويرى المسدي أن هذه العلاقة علاقة معرفية مبنية على الإبداع في مختلف المعارف، والفنون المتعلقة بالألسنة البشرية. كما أن الرابط بين اللسانيات، باعتبارها معرفة علمية للظاهرة اللغوية، والنقد الأدبي، هي ضرب من ضروب النشاط الفكري، وهي تجسد مدى تضافر وتكامل معرفتين من حيث المناهج والغايات التي تتمثل في التواصل بين الماضي و الحاضر[5]، وإقامة جسور ثقافية متينة بينهما.

من المسائل اللافتة للنظر في الفصل الثامن، التي أفرد لها عبد السلام المسدي حديثا خاصا، مسألة الخطاب النقدي وإشكالية المصطلح في الوطن العربي، حيث تساءل عن مدى غموضه وأسباب ذلك الغموض. وقد تحدث في السياق ذاته عن الغموض النقدي الذي يرجعه

---

[1]- ينظر: م س، ص59- 66.

[2]- ينظر: م س، ص73- 75.

[3]- ينظر: عبد السلام المسدي، الأدب وخطاب النقد، م س، ص77- 78.

[4]- ينظر : م ن، ص93-95.

[5]- ينظر: م ن، ص111-112.

إلى قضية المصطلح، ووضح أن الإشكالية مرتبط بنقص التأهيل عند أهل التخصص في البحث المصطلحي واللغوي مما خلق إشكالية الالتباس الفكري عند تداول المصطلح.

لا يكفي الباحث، في نظر المسدي، أن يكون لغويا، له معرفة ثقافية ولغوية حتى يدرس ويحلل القضية الاصطلاحية؛ كما لا يكفيه أن يكون لسانيا ملما باللسانيات النظرية، إنما عليه أن يكون مدركا لمختلف المصادر التي تنتج المعرفة اللغوية. وأما العامل الثاني في انجلاء معضلة المصطلح فيكمن في الالتزام بدقائق المصطلح وبحدوده عند استخدامه في السياق العلمي وفي التداول اللغوي العام الذي يعد تواصلا باللغة[1]، وتتطلب الدقة والالتزام اختيار المؤهلين من العلماء والمتخصصين والباحثين.

بدأ عبد السلام المسدي الفصل التاسع بإشكال مفاده هل أن الخطاب النقدي يعكس، كمصطلح، جيلا يتصف بالغموض؟ وتساءل عن الأسباب التي أدت بالقراء والكتاب إلى الحكم عليه بالقصور؟ أي إنه لا يحمل وظيفة التواصل والإبلاغ ولا يؤديها. ويرى المسدي أن خطاب النقد قد استقر في الذاكرة الجماعية، وأنه خطاب شفاف بعيد عن الغموض، وكل ما في الأمر أن الإشكالية تكمن في سوء فهم بعض النظريات من قبل بعض النقاد والقراء[2]، وقضية الفهم قديمة ارتبطت في كل عصر بالطبيعة البشرية.

استهل المسدي الفصل العاشر بالحديث عن الثقافة الأدبية والنقدية الراهنة، وما تبعها من حديث اقترن بغموض النقد الحديث، في ظل الأعمال الأدبية والنقدية الكثيرة المنتجة. وأرجع المسدي أسباب غموض الخطاب النقدي الحديث إلى غياب الوعي لدى دراسة المصطلح دراسة مستوفية، بعيدا عن الغموض الفكري والحضاري[3]. وكان الوعي الفكري ولا يزال إلى يومنا هذا عقبة النقد الفني عامة والأدبي خاصة.

خصص المسدي الفصل الحادي عشر للحديث عن تطور المعرفة ومنجزاتها، حرصا منه على تحديد الأخطاء المرتكبة في المجال، وإظهار مواطن الانحراف من أجل تصحيح المسار واختيار الطريق الأنسب الأكثر نجاعة، ذلك أن الخطاب النقدي معرفة قائمة بذاتها تحمل رسالة الإبداع الذي هو موضوع علم النقد[4]. وقد ألفت الكثير من الكتب حول الإبداع النقدي، أو بالأحر حول النقد باعتباره إبداعا.

تساءل المسدي، في الفصل الثاني عشر والأخير من كتابه، عمن ينتج الخطاب النقدي؟ وعمن يتحكم في إنتاج الحيثيات النقدية؟ وعن دور السياق في تحديد وجهة النقد، وأي السياقين أكثر دورا وشأنا: السياق الخارجي أم السياق الداخلي، أم كليهما. والسياق الخارجي

---

[1]- ينظر: عبد السلام المسدي، الأدب وخطاب النقد، ص141- 142.
[2]- ينظر: م ن، ص175- 179.
[3]- ينظر: م ن، ص203- 204.
[4]- ينظر: عبد السلام المسدي، الأدب وخطاب النقد، م س، ص243- 244.

هو ما يرى المسدي أنه عالق بالجوانب الاجتماعية والفكرية والثقافية. وقد أنتج الفكر النقدي النصوص الأدبية والنقدية كما ظهرت ثماره الفعلية بفضل جهود الأدباء والنقاد[1]. ولا سبيل لعزل العملية النقدية عن العملية الفكرية ككل، وعن جوانب حياة الإنسان.

بعدما استعرضنا أهم ما جاء في فصول كتاب المسدي النقدي، يتبين لنا أنه كتاب هام يتناول قضايا أدبية ونقدية متشعبة، لا غنى للناقد ومحلل الخطاب الأدبي والنقدي عنها. ونحاول، في المبحث الثاني، أن نتوقف عند "خطاب الناقد" والأدوات التي يستعين بها في نشاطه النقدي، من منظور المسدي.

المبحث الثاني: خطاب الناقد وأدواته في تصور عبد السلام المسدي:

نتناول في هذا المبحث الثاني التطبيقي وظيفة الناقد الأدبي في الساحة النقدية والأدبية، الذي يعمل على دراسة النصوص الأدبية والنقدية لتقريبها من القارئ، ويحرص على دراسة مختلف التراكيب وتحليلها لإظهار الجانب الدلالي الذي تتضمنه البني الأدبية، والجانب المفهومي الاصطلاحي الذي تتضمنه البنى النقدية. كما نتوسع في الوظائف التي تشكل الخطاب النقدي، ونبحث في علاقة خطاب النقد الأدبي بالخطاب اللساني.

1- وظيفة الناقد الأدبي :

تكمن وظيفة الناقد الأدبي في الدفع بالأدب إلى الأمام عن طريق تحليل العمل الأدبي والعمل على ربط الفكر بالبنية الفنية الكامنة في النص، يقول المسدي في هذا الصدد: "وإذا كان من غايات النقد فيه وبخاصة التطبيقي أن يقرب النص إلى القارئ، ويضيف له دلالته، ويكشف عن قيمه البيانية والجمالية، فإن كل ما يعوق الوصول إلى هذه الغاية يعطل وظيفة النقد وقصد الناقد"[2]. فإيضاح القيم الجمالية والفنية في النص الأدبي هي من أهم وظائف النقاد، وذلك حرصا على كشف النصية والأدبية ودراستها للوصول إلى مقاصد النقد الأدبي.

إن النقد بالنسبة للمسدي يتحدد بأطراف التخاطب المسهمة فيه، خاصة المخاطِب الذي هو بمثابة الفاعل للخطاب، والمخاطَب، ثم يليه مضمون الخطاب، وهو ما يسمى اليوم بعلم الخطاب. ما يهم الدارس هو دراسة إستراتيجيات الكلام استنادا إلى أطراف الجهاز التواصلي، فيتأتى انسجام الخطاب لتتحقق عملية التواصل، وبهذه الإستراتيجية يتأكد فهم

---

[1]- ينظر: م ن، ص293- 295.

[2]- عبد السلام المسدي، الأدب وخطاب النقد، م س، ص35.

المحاورة وإن كلا المخاطبين قد فهما دلالة ومضمون الرسالة[1]. وبذلك يجمع المسدي بين النقد والخطاب، فهما عنصران متلازمان في تشكل خطاب النقد.

تتحدد وظيفة الناقد في خطابه تبعا للموقع التواصلي الذي يمثله في عملية الإبلاغ، فهو الذي يتحكم في طبيعة الخطاب، وذلك تبعا لطبيعة المرسل إليه الذي يتوجه إليه الكلام والخطاب. فالخطاب النقدي قد يكون صاحبه متجها به إلى القارئ، وفق الدلالة اللغوية الأولى، ويصرح المسدي أن أهمية القارئ لا تكمن في أن "يمارس فعل القراءة بتحويل الرموز الخطية إلى معان صامتة، أو ملفوظات تتحرك بها الشفاه وتدوي لها الحبال الصوتية في جهاز النطق، وإنما القارئ هنا هو المتلقي، والأصل فيه أنه يتلقى بالسمع رسالة لغوية يؤديها بحضرته منشؤها عن طريق جهاز التصويت"[2]. فعملية إبلاغ الخطاب يفرضها الموقع التواصلي، ويشترط من القارئ أن يمارس فعل القراءة، وهو الذي يتلقى تلك الرسالة الصوتية.

تتبين وظيفة الناقد من خلال القيام بعملية التواصل، فيتم عبرها شرح الخطاب النقدي وتفسيره وتوضيحه، ليصل النص الأدبي واضحا إلى القارئ، حاملا للقيم الجمالية والفنية. يقول المسدي في هذا الصدد: "إن هذه الوظيفة الأولى المرتبطة بمخاطبة الناقد للقارئ إذن هي وظيفة تثقيفية تكوينية، بل يصح لنا أن نقول في شأنها إنها الوظيفة التعليمية، ومعها تستوي صورة الناقد الاثيلة عند الناس، وهي أنه معلم قبل كل شيء، يمهد المسالك أمام الذوق وأمام المدارك حتى تنمو"[3]. وهذه العبارة الأخيرة تظهر القيمة التي يمنحها المسدي للناقد، فهو عنده معلم الأذواق وموجه المدارك.

ان للمحاورة دورا أساسيا في عملية إنتاج الخطاب النقدي، فهي وسيلة فعالة للإبداع من خلال التحاور المستمر، كما أنها تخلق ردود فعل لدى القارئ. يقول المسدي: "لذلك كان في صميمه تحاورا مستمرا عبر الإنتاج الإبداعي والإنتاج النقدي، غير أن الناقد والأديب إذ يتحاورا لا يركنان إلى لغة التخاطب التي يألفها الناس، فإن فعلا وخاطب أحدهما الآخر خطابا مباشرا بلغة التواصل كفّا في تلك اللحظة عن أن يكون أديبا أو ناقدا"[4]. فالمحاورة شرط أساسي في عملية الخطاب، ومن خصوصيتها أنها غير منقطعة النشاط لبلوغ الإنتاج والعمل الإبداعي.

كما قد يتوجه الخطاب النقدي، عند المسدي، إلى نظرائه النقاد، فالناقد قد يتحاور مع الناقد في شأن الأدب، و يكون تحاورهما في موضوع النقد أو نقد النقد، وبذلك تنشأ من

---

[1]- ينظر: م ن، ص35.
[2]- عبد السلام المسدي، الأدب وخطاب النقد، م س، ص37.
[3]- م ن، ص38.
[4]- م ن، ص39.

الخطاب النقدي وظيفة تحمل لغتها مفاهيم متطورة. يقول المسدي عن هذه الوظيفة: "وعندئذ تتولد في الخطاب النقدي وظيفة انعكاسية هي وظيفة ما وراء اللغة النقدية لأنها خطاب ما وراء النقد. إنها وظيفة تأسيسية تقوم لغتها على مفاهيم متبلورة وتستدعي متصورات على غاية من التجريد"[1]. فالخطاب النقدي ليس شرطا ضروريا أن يكون موجها إلى القارئ، فقد يكون موجها إلى الناقد الأدبي، ليتحول النقد إلى نقد النقد، وبذلك يستدعي الخطاب النقدي لغة ذات مفاهيم متطورة تستدعي بدورها مصطلحات ملائمة.

أصبح الناقد اليوم طرفا رئيسا في إنتاج المعرفة النقدية بعد النقلة الجوهرية التي شهدها النقد، فهو مساهم في حوار المعارف الإنسانية المتجددة في عصر انفجار النظريات النقدية والمناهج الأدبية. فالناقد يعمل على كيفية جعل المتلقي على قناعة، يحلل ويلقي الضوء على القضايا النقدية من خلال النصوص الأدبية، ويعمل على إقناع الناس وجعلهم يسهمون في إرساء النقد وفهم الخطاب النقدي والعمل على إنمائه من خلال قراءاتهم.

1-1- كيفية تشّكل الخطاب النقدي:

تساءل عبد السلام المسدي عمن ينتج الكتابة النقدية، هل هو الكاتب بمحض إرادته الذي يختار موضوع كتابته؟ كما تساءل عن دور السياق الخارجي والداخلي في العملية النقدية. يقول: "إن ما نطلق عليه السياق الخارجي هو ذاك الذي أمره شائع متداول، لأنه عالق بالسياق الاجتماعي وبالسياق الفكري ثم بالسياق الثقافي الذي هو قرين المؤسسات، ولكن الداخلي منهما على درجة أخرى من الدقة والخفاء، وقد يكون فيما سنذهب إليه في أمره ضرب من الابتداع، لأننا نتجه فيه صوب ما هو مهمل أو منسي"[2]. وما يقصده المسدي هو دور المقام في العملية النقدية، ومجمل السياقات التي ذكرناها هي داخلة في المقام. يضيف المسدي شارحا: "ونعني على وجه التخصيص المقام الذي التنزل فيه إرساء الحكم النقدي، أي طبيعة الخطاب الذي يلف القول النقدي، فيحوطه بحيثياته، ويغلفه بظلاله، ويسبغ عليه إيحاءاته"[3]. فمحتوى القول النقدي هو كائن في طبيعة الخطاب، والسياق هو الذي يخبرنا عما يتوارى ويختفي داخل ذلك الخطاب.

بحث عبد السلام المسدي، في حديثه عن السياق، عن تأريخ النص النقدي، فأخذ في الحسبان عنصري السياق الداخلي والسياق الخارجي، حيث يقول في هذا الصدد: "فنحن عندما نتناول الخطاب اللغوي- ولو في أصغر مقاسمه وهو الجملة النحوية التامة- نعتبر بمعيارين: المعير الداخلي وهو حيثيات التركيب المتصلة بعلاقة أجزاء الكلام بعضها ببعض ويصطلح على ذلك بالسياق، والمعيار الخارجي وهو حيثيات التداول والتخاطب ويصطلح

---

[1]- عبد السلام المسدي، الأدب وخطاب النقد، م س، ص39.

[2]- م ن، ص293-294.

[3]- عبد السلام المسدي، الأدب وخطاب النقد، م س، ص293- 294.

على ذلك بالمقام"[1]. فالسياق عند المسدي هو مركب من أجزاء الكلام الذي ينتمي إلى المعيار الداخلي، وعلى الناقد أن يأخذ في الاعتبار هذه الأجزاء في دراسته لسياق الخطاب، أما السياق الخارجي فتدخل فيه عملية التخاطب والاستعمال الفعلي للغة عن طريق التداول.

لا بد من لزوم الوعي الفكري في مجال النقد الأدبي، وذلك من خلال دراسة متأنية للخصائص المعرفية التي تتشكل في النص النقدي، ومحاولة البحث الجاد في الفكر والمنهج نظريا وتطبيقيا، من غير تفريط في النص والسياق أو المقام. فالوعي الفكري في تنظير المناهج وتطبيقها في أرض الواقع، هو السبيل إلى الإبداع والارتقاء بالنصوص الأدبية.

1-2- علاقة الخطاب النقدي بالخطاب اللساني:

حاول المسدي الجمع بين معالم خطاب النقد الأدبي والخطاب اللساني، فصرح أن خطاب النقد الأدبي، شأنه شأن الخطاب اللساني، وشأنهما شأن أي خطاب معرفي آخر، من حيث وظيفة التواصل ودراسة اللغات واللهجات. يقول المسدي موضحا هذا المنطلق: "فمن ذلك أن الحكمة الفكرية كانت تقتضي- تبعا لانضوائها تحت المضلة الإستراتجية-الإمساك عن البحث في العاميات، أي اللهجات العربية، وما من عاقل إلا وهو مقر بأهمية دراسة العاميات سواء في منظوماتها اللسانية الخالصة (...)"[2]. فالخطاب النقدي والخطاب اللساني يشتركان في الإستراتيجية التواصلية، والبحث في اختلاف اللهجات والاستعمال اللغوي بين الفرد والجماعة في التداول اللغوي.

اقترنت اللسانيات بالخطاب النقدي لتحقيق غرض مشترك وهو التأثير والتأثر من أجل إثراء اللغة والارتقاء بها، فقد استفاد النقد من اللسانيات اللساني و أفاد الخطاب النقدي. يقول المسدي: "فمن خلال علم الأسلوب تسللت اللسانيات إلى النقد الأدبي. من خلال المنهج البنيوي أطل النقد على مقولات علم اللسان، فاستعارها حتى كاد يمتلكها. وامتزجت الرؤى فلم يبقى من فيصل لمقايسة درجة التأثير بدرجة التأثير– بين هذا و ذاك إيابا إلا مدى ما يعرف به الناقد من اختصاص في البحث والمعرفة: أمن اللسانين هو بدءا أم من النقاد؟"[3]. تبين هذه الفقرة مدى انتفاع النقد من اللسانيات لإثراء اللغة، والوصول إلى خلق أفكار جديدة ومستحدثة، متيحة للباحث الناقد أن يبحث في مجال علم اللغة، وكذلك يكون عالم اللغة على دراية بالمناهج النقدية. إن ما يحمله الخطاب النقدي من رسالة في مجال اللغة لهو ثمرة جهود اللسانيين، وترتب عن ذلك بروز العديد من المفاهيم والمصطلحات في الكتابات النقدية العربية.

---

[1]- م ن، ص302.

[2]- عبد السلام المسدي، الأدب وخطاب النقد، م س، ص64.

[3]- م ن، ص66-67.

تبلور الوعي تدريجيا ليتبين أن الأدب نص، كما أن النص داخل في اللغة، واللغة تحمل دلالات اصطلاحية، ويرى المسدي أن للنقاد واللغويين دورا في ذلك: "وإن اللغة علامات عرفية اجتمعت بحكم قرائن تركيبية موثوق بدلالاتها الاصطلاحية، ثم بدأ الوعي يتخلى تدريجيا بأن الأدب منظومة، وأن المنظومة هي مفهوم دقيق لا تنفك أسراره إلا بعد أن نقر بمقولة البنية وبمبدأ الوظيفة التي يؤديها كل نسق بنائي"[1]. أي إن النقاد قد بذلوا جهدا في الاطلاع على النظريات اللسانية والاستفادة منها، ومن ثم استخلصوا تلك الأحكام والوظائف التي تحكم اللغة. هكذا أخذ النقاد بمادة اللسانيات، فأدركوا أسرار الأدب وفهموا الدلالات اللغوية.

إن تداخل النقد باللسانيات سيؤدي إلى إنشاء خطاب، وذلك من خلال الاستعمال والتطبيقات اللغوية، ليتم الحصول على معان متعددة. يقول المسدي: "فلو جئنا إلى عنصر(النقد) وقابلناه بعنصر (اللسانيات) لوجدنا أنفسنا في بؤرة فعل «الخطاب» بحيث يتحدد البحث في منطقة التنازع بين أدبية الأداء التداولي وتداولية الأداء الأدبي. أما إذا أمسكنا (اللغة) من طرف ومسكنا (النقد) من طرف آخر فسنجد أنفسنا وجها لوجه مع سؤال الدلالة"[2]. فمسألة الدلالة ومسألة إيصال المعنى هي إذن البؤرة الأساسية لعلاقة اللسانيات بالخطاب النقدي، أما التقاء النقد باللسانيات فهو متصل بسياق الخطاب في العملية النقدية والأدبية.

أشار المسدي إلى أهم زاوية ينظر من خلالها عالم اللغة إلى طبيعة العلاقة الرابطة بين مجاله، في علم اللغة، وبحثه، في مجال النقد الأدبي، "ذلك أن اهتمام اللسانيات بالأدب ليس منحصرا في الدائرة النفعية التي يستعين بها الناقد بما يجلوه اللغوي من مكونات الأداة التعبيرية، وإنما يتعدى ذلك الاهتمام هذه الحدود بمجرد انتقال المواقع من منطقة الاستثمار النوعي إلى دائرة الاستثمار الكلي"[3]. وتدخل في الاستثمار الكلي بعض آليات إنتاج المعرفة وخصائص الخطاب الأدبي، ويتم ذلك عن طريق الفهم الصحيح للمناهج النقدية والأدبية، والبحث في مستويات الكلام والخطاب.

كما ينظر عالم اللغة في الأدب، فيخال الناس أن خطابه هو خطاب صادر عن ناقد للأدب، ليتمكن من استدراج القراء وإقناعهم. يقول المسدي في هذا الصدد: "وهكذا يروم عالم اللغة أن ينظر في الأدب وهو لساني فيتلقى الناس خطابه على أنه خطاب صادر عن ناقد بين النقاد. وكلما توفق خطابه في النفاذ إليهم، وحالفه الحظ في استدراج بعض مسلماتهم إلى قناعات جديدة، زادهم ذلك إصرارا على أنه لم ينجز معهم ما أنجزه إلا لأنه ناقد أدبي

---

[1]- م ن،ص69.

[2] - عبد السلام المسدي، الأدب وخطاب النقد، م س، ص100.

[3]- م ن، ص74.

وليس هو- في لحظة ذلك الإنجاز- من فصيلة اللسانيين"[1].فعالم اللغة أو اللساني قادر على أداء وظيفة الناقد إذا استعان بأدوات وآليات النقد التي يستعين بها الناقد، فالمعرفة اللسانية هي التي تلقي الضوء على مقومات اللغة، كما تعمل على إزالة الغموض منها، والكشف عن خفايا الكلام، فتتيح للناقد أن يتوصل إلى مرحلة الإبداع.

من خلال هذا العنصر الأخير، يتبين لنا أن الخطاب النقدي الأدبي له شأنه في الدراسة والتحليل والوظيفة، مثل الخطاب اللساني، فمن خلال تظافر الجهود حولهما يتم خلق إستراتيجية تواصلية للغة، من مهامها دراسة اللهجات العربية والعاميات، وهما يسلكان خطا مستقيما في سبيل إثراء المعرفة اللغوية والنقدية. فرسالة التثقيف اللغوي التي يحملها النقد الأدبي هي ثمرة من اجتهاد اللسانيين، وينتج عن عملية التأثير والتأثر عدد كبير من المفاهيم والأدوات وفق نسيج خطاب نقدي، عبر التداول الحاصل في الخطابات والنصوص الأدبية.

خلاصة القول إن اطلاع النقاد على ما جاء من نظريات اللسانيين في اللغة عمل على توضيح مسائل هامة تتعلق باللغة والأدب، واللغة مبنية على علامات ورموز ذات دلالات اصطلاحية، يتم من خلالها إثراء دائرة التواصل والتأثير في القارئ، وسبيل ذلك الوظائف اللغوية، وتطبيقها على النصوص الأدبية والنقدية.

2- إشكالات المصطلح في الخطاب النقدي:

سنتعرض فيما يلي إلى الإشكالات الأساسية التي تسببت، حسب تعبير عبد السلام المسدي، في المعضلة النقدية وتعقد الخطاب النقدي. والسبب المباشر، في ذلك، يعود إلى المصطلح، من خلال ما يعرف بالتعدد الدلالي والمشترك اللفظي، إضافة إلى تعدد المجامع اللغوية، وإشكالية الترجمة والتعريب، في زمن ومكان شهدا بروزا كبيرا للمناهج النقدية والأدبية الوافدة من حضارة غربية معقدة. سنركز، فيما يلي، على أسباب هذه الإشكالات، محاولين تتبع الحلول التي اقترحها المسدي.

ثمة إشكال يتعلق بالجانب المعرفي لدى الباحث الذي يدرس المصطلح، فنقص الإلمام بموضوع المصطلح ودراسته بغير خبرة علمية بشؤون اللغة، شبيه باللغوي الذي يقبل على معالجة مواضيع العلم من خلال قاموسه الاصطلاحي من غير إلمام حقيقي بمقولات العلم وخباياه، وهذه إشكالات عديدة تتسع دوائرها لتكون مصدرا للالتباس الفكري. يقول المسدي في هذا الصدد: "وأما اللغوي الذي يعكف على دراسة منظومة الألفاظ المتداولة في مجال من المجالات النظرية أو العلمية، فينكب على معالجتها بغية تنظيمها وتصريف شؤون دلالتها، عسى أن يكون قادرا على المساهمة في الوضع والصياغة والابتكار، ويكون أثناء ذلك قد

[1]- عبد السلام المسدي، الأدب وخطاب النقد، م س، ص82-83.

تثقف بثقافة العلم المخصوص حتى شارف الارتياض الدقيق"[1]. وبذلك تتطلب دراسة المصطلح النقدي معارف تخصصية وخبرة واسعة في المجال اللغوي، لتفادي الالتباس الفكري وسوء الفهم الراجع إلى التغير الحضاري نتيجة الاحتكاك بالغرب.

2-1– التعدد اللفظي والدلالي:

إن تعددية المصطلحات الأحادية المفهوم، بين ثقافات مختلفة، تنشأ وراءها أزمة المصطلح الواحد، وهذا ما تشهده الساحة الاصطلاحية النقدية العربية في هذا العصر، نتيجة التطور العلمي والفكري المتميز بكثرة مرجعياته الفلسفية، لتعددها من جهة واختلاف مناهجها من جهة أخرى، "فالنظرة التي ترى بوجوب الجدة لكل قديم في مصطلحاته النقدية الموروثة رغما عنه ووجوب القدم لكل جديد رغما عنه أيضا، ما هي إلا واحدة من نتائج هذا الاختلاف والتعددية في صياغة المصطلح وفهم أبعاده العلمية الدقيقة"[2]. ومن ثم فإن إشكالية التعدد اللفظي مرجعها هو تعدد المناهج النقدية، وتداول مصطلح واحد في عدة تخصصات علمية وأدبية، بالإضافة إلى الالتباس المعرفي الذي يتمثل في الاشتغال اللغوي على المصطلح النقدي الموروث، أو تداول المصطلح الجديد الوافد من الثقافة الغربية، فنتج عن هذا كله تراكما للألفاظ والدلالات اللغوية.

كما يرى المسدي أن المصطلحات، في كياناتها، تفتقر إلى الدقة في سياق استعمالها العادي للغة، فتدخل في دلالات مزدوجة في المفهوم الاصطلاحي للفظ الواحد، وذلك من علم لآخر. يقول المسدي: "ذلك أن معظم مصطلحات العلوم والفنون هي كيانات مفهومية مزدوجة يسير استعمالها في سياق التداول العادي للغة حيث التواصل الإخباري الشفاف، ويسري استخدامها خلال نفس الحيز التاريخي في سياق التخاطب العلمي المختص"[3]. كما أن هناك تلاعبا بالمصطلح في دلالته اللغوية ومفهومه الاصطلاحي من قبل مستعملي اللغة، بين المدلول المعجمي والمدلول الاصطلاحي. ويضيف المسدي أن "لعبة التجوال باللفظ الواحد بين دلالته في الرصيد اللغوي المشترك ودلالته في المنظومة المصطلحية لهي المخصوصة السوس الآكل لصرامة الفكر"[4]. فيظهر لنا أن التلاعب بالألفاظ هو تلاعب باللغة ومقاصدها الدلالية، لذا وجب على المختصين في علم المصطلح التدقيق في إيراد المصطلحات ليتم التوافق بين المعنى اللغوي والمفهوم الاصطلاحي، وذلك لضمان سلامة المصطلح في مختلف الحقول والمجالات.

---

[1]- عبد السلام المسدي، الأدب وخطاب النقد، م س، ص142.

[2]- عبد السلام المسدي، الأدب وخطاب النقد، م س، ص144-145.

[3]- م ن، ص149.

[4]- م ن، ص ن.

نجد كذلك التباسا مصطلحيا بين الحقيقة والمجاز، ويعد هذا، في نظر المسدي، من أعراض التداول اللغوي والاستخدام الاصطلاحي عند ألسنة الخواص، "فقد يتواتر في خطاب العارفين لفظ ينكشف من سياقاته أنه يدل مرة على مدلوله العلمي الدقيق، ومرة أخرى يقصد به مدلوله العلمي، ولكن على وجه التجاوز والمسامحة، فيكون استعماله إلى المجاز أقرب منه إلى الحقيقة، لأن الدلالة الاصطلاحية إذا استقر اللفظ عليها أصبحت حقيقة وحتى وإن جيء لها في الأصل عبر المجاز"[1]. وسيؤثر هذا التعامل غير المنتظم مع المصطلحات سلبا على المخزون اللغوي وعلى العلم والمعرفة، وما تحمله من نهضة وتغير حضاري، فالتلاعب بين الحقيقة والمجاز هو انحراف لغوي يؤدي إلى الالتباس المعرفي من حقل لآخر، وثمة مكمن المشكلة.

إن الانحراف من الحقيقة إلى المجاز ثم من المجاز إلى الحقيقة مضيعة للعلم، يحول دون تحقق الاصطفاء النقدي نظريا وتطبيقا، فتأويل المصطلحات على أساس المجاز يستدعي التأسي بالقيود المعرفية الصارمة لضمان فاعليته في التداول اللغوي حفاظا على حرمة المصطلح من الانزلاق الدلالي.

تبدأ العملية النقدية عند تجنب استعمال المصطلحات بصفة غير منتظمة، كي لا يتم التلاعب بها بين الحقيقة والمجاز، فيتم سوقها مساق الألفاظ الدالة على مقولات العلم المخصوص. وعلى الناقد ألا يتساهل في استيراد المفاهيم والمصطلحات الغربية من غير إدراك خلفياتها وأبعادها الدلالية، في مختلف الحقول العلمية اللغوية وغير اللغوية.

2-2- المشكل الحضاري والثقافي:

إن مشكلة المعضلة المصطلحية لها علاقة بالسياق الحضاري، السياق الذي شهد كثرة النظريات النقدية الوافدة من الغرب، فأسهمت في إثراء الساحة النقدية والأدبية. وهذا التغير في الجانب الثقافي حمل كما هائلا من المصطلحات العلمية واللغوية، وهذا التغير الفكري جعل القراء يقبلون على تداول مصطلحات جديدة. يقول المسدي في قضية المصطلح الجديد: "ألا ترى كل الناس في هذا الزمن يديرون على ألسنتهم صباح مساء لفظ العولمة؟ وليس من مثقف يتحدث به إلا وهو يسوقه مساق المصطلح لا مساق الكلمة المعجمية السيارة، والسبب في أن اللفظ لا يتم تداوله إلا بوصفه مصطلحا بديهيا وهو أنه لفظ مستحدث في مدلوله وفي داله أيضا"[2]. فالاحتكاك العربي مع العالم الغربي واستقبال فكره الجديد، في الحقول العلمية واللغوية، سيؤدي حتما إلى تقبل المصطلح الجديد وإدخاله في قاموس المصطلحات، وتبنيه من قبل المجامع اللغوية.

---

[1]- عبد السلام المسدي، الأدب وخطاب النقد، م س، ص150.

[2]- عبد السلام المسدي، الأدب وخطاب النقد، م س، ص151.

كما أن السائد الثقافي جعل الناس يتقبلون النص الطبي والتقني تقبلا ميسورا، ويستسهلون شأن المصطلح في العلوم الاجتماعية والإنسانية، وكذلك ما يخص المصطلح المتعلق باللغة والأدب والنقد. يقول المسدي عن هذه الإشكالية: "بين خطاب الناس حول الأدب والنقد وخطاب بعض النقاد حول الأدب ما إليه من مقولات معرفية متنوعة يستجلبونها من الحقول المجاورة تنبت المتناظرات المتماهيات، وتتزرع القرائن المتشابهة تحكي كلها أعراض الفكر والثقافة"[1]. فالصرامة تكمن في استعمال المصطلحات العلمية العملية، أما المصطلحات اللغوية والأدبية فتنقصها الدقة والوعي من قبل مستخدميها، وينضاف إلى ذلك إهمال المجامع اللغوية في حوليات الدراسة المصطلحية.

إن مشكلة إقامة المصطلحات كانت ملازمة لقضية التعريب في حقل العلوم والمعارف، وقد التبست بها أمور عدة من قضايا الفكر، غير أنها في نظر المسدي مشاكل زائفة "ولدتها سوء النظر حينا ومظان السريرة عند بعض القوم حينا آخر. وهكذا ما فتئنا نرى معضلة المصطلحات محصلة تتجمع فيها العقد النفسية والحضارية"[2]. ذلك ما يستوقفنا على وجه الخصوص، في قضية المصطلح العلمي والفني، فكثيرا ما اقترنت المشكلة السابقة بجملة من التقديرات التي أدت إلى تلبس واختلاط الأمور على أصحاب النظر والتقدير، وهذا راجع إلى سوء الفهم الحضاري.

إن أقوى الأسباب التي حولت هذه المسألة اللغوية إلى عقدة فكرية وحضارية، في الوقت نفسه، تكمن في أن المتطرقين إليها بحماسة من الدارسين المتحمسين الذين يدافعون عنها، "بعضهم نصير لها وبعضهم خصم عليها- قلما يصدرون بوعي عميق خلفيات القضية الاصطلاحية حتى احتجبت المواضيع الأساسية خلف مغالط المتحدثين من نقلة العلم طورا وممن سلبوا حس الهوية الحضارية أطوارا أخرى"[3]. فالمتحمسين من النقاد واللغويين المختصين بدراسة المصطلح، وهم من أهملوا قضية المصطلح، لتغدو مشكلة فكرية وحضارية.

2-3- إشكالية الترجمة والتعريب:

تبين للمسدي أن الخطاب النقدي المزدوج قد أثر بالسلب على المصطلح المترجم، وأنه على الوعي النقدي أن يرفع من الالتباس المعرفي الذي يحيط المسألة الاصطلاحية في مجال الترجمة النقدية. يقول بهذا الخصوص: "فقد شهدنا بعين اليقين أن خطابنا النقدي المزدوج قد أمعن في تأثيم المصطلح المترجم، وأنه قد تعين على الوعي النقدي المؤسس أن يستدعي الفريضة الغائبة وأن يتصدى لرفع الالتباس المعرفي الذي يغلف المسألة

---

[1]- م ن، ص154.

[2]- م ن، ص156.

[3]- عبد السلام المسدي، الأدب وخطاب النقد، م س، ص156.

الاصطلاحية في مجال الترجمة النقدية حتى يتم الإعلان عن براءة المصطلح من حيث هو مصطلح"[1]. وتبقى الحقيقة متوارية وشبه غائبة بخصوص تأزم المسألة الاصطلاحية عند نقل المعرفة النقدية من الثقافات الإنسانية الأخرى إلى الثقافة العربية، وكذا في منطق تفكير واستيعاب المتلقي للمضامين المفهومية.

لقد كان للترجمة والتعريب أثرهما البالغ في إحداث جملة من الانزلاقات والانحرافات في استعمال المصطلح النقدي، "ومن يتتبع عشرات المصطلحات النقدية المترجمة بعدسة مجهرية ليستكشف الانحرافات التي طرأت على المتصورات، والتي سببها طلاوة الصيانة وانسيابها يرى عجبا عجابا"[2]. كما عثر المسدي على التباس في مسألة اللغة عامة، وكذلك أمر المصطلح النقدي في الخطاب العربي بوجه أخص، وتقع الإشكالية على المستويين النظري والتطبيقي، ومن مظاهرها آليات صياغة المصطلح وتداوله.

يقول المسدي في التهافت الساعي إلى جلب المصطلح إلى الثقافة العربية: "فقد شهدنا بعين اليقين أن خطابنا النقدي المزدوج قد أمعن في تأثيم المصطلح المترجم، و أنه قد تعين على الوعي النقدي المؤسس أن يستدعي الفريضة الغائبة وأن يتصدى لرفع الالتباس المعرفي الذي يغلف المسألة الاصطلاحية في مجال الترجمة النقدية حتى يتم الإعلان عن براءة المصطلح من حيث هو مصطلح"[3]. وتبرئة المصطلح تقتضي الحرص على تعديل الترجمة وتعريب الكلمات، وكذلك رفع الوعي النقدي المتعلق بالمسألة الاصطلاحية في الترجمة المتعلقة بالنقد.

وقد بين المسدي أن من شروط الجهاز المصطلحي، في مجال النقد الأدبي، أن يستبقي اللفظ كامل طاقاته الإيحائية، لأنه يتعلق بالمتصور الذهني والكلمة المصطلح عليها، فالمصطلح النقدي الوافد تزداد حظوظ مقبولية، في التداول والتأثير. يقول المسدي: "وإذا كان متيسرا أن نعول في ترويج مصطلح طبي أو هندسي تعتريه بعض مظاهر التناظر الصوتي أو النشاز المقطعي على مرور الزمن وضغوط الحاجة وكثافة الاستعمال"[4]. فالتعامل مع المصطلح النقدي يقتضي المواءمة الجمالية والنفسية، على خلاف المصطلح العلمي الذي يعتريه توتر وتغيير مع كثرة الاستعمال والحاجة الماسة إلى تداوله.

كما أن لترجمة المصطلح، من تلك الدول الغربية إلى البلدان العربية، تأثيرا سلبيا على استخدامه، ومن ثم على تداول المنهج. يقول صلاح فضل عن الترجمات التي تمت في بلاد الشام للمناهج النقدية الحديثة، وخاصة البنيوية منها: "يظل هناك أمران يعوقان جدّيا إمكانية

---

[1]- م ن، ص195.

[2]- عبد السلام المسدي، الأدب وخطاب النقد، م س، ص202.

[3] - م ن، ص195.

[4] - م ن، ص194.

الإفادة الكاملة بها، أولهما يتصل بلغة المترجم، المعماة التي تغلب عليها العجمة والتراكيب الغربية، ويعز التقاطها على القارئ المختص مما يجعله يتمنى لو تمكن منها بلغتها الأصلية. وثانيهما يرتبط بعملية النشر والتوزيع، إذ تتدخل العوامل السياسية المتقلبة لتجعل الحصول على كتاب من دمشق أو بغداد أصعب على أهل مصر أو طوكيو أو بكين"[1]. فسلامة الترجمة اللغوية تستدعي جهود المجامع اللغوية واهتماما، وعملية الترجمة تقتضي خبرة واسعة واطلاعا واسعا على الثقافة الغربية، والإلمام بآليات الترجمة.

وعن الاضطراب في نقل المصطلح وما ينتج عنه من فوضى، يقول عبد العزيز حمودة: "وحينما ننقل نحن الحداثيين العرب المصطلح النقدي الجديد في عزلة عن خلفيته الفكرية والفلسفية فإنه يفرغ من دلالته ويفقد القدرة على أن يحدد المعنى، فإذا نقلناه بعوالقه الفلسفية أدى إلى الفوضى والاضطراب، إذ أن القيم المعرفية القادمة مع المصطلح تختلف، بل تتعارض أحيانا، مع القيم المعرفية التي طورها الفكر العربي المتخلف"[2]. فالمسألة تخص الفكر بالدرجة الأولى، ثم ترتبط باختلاف الأسس والقيم المعرفية، إضافة إلى النمط الثقافي والحضاري، وبذلك تقتضي الخلفية الفلسفية تحديد المعنى كي لا تتعارض مع الفكر العربي دلاليا.

يذهب المسدي إلى أن الدخيل ظاهرة لغوية عامة تشهدها جميع اللغات، خصوصا في ظل الاحتكاك الجغرافي والمثاقفة، كما يؤكد أنه لا يمكن التساؤل حول ما إذا ما كان الدخيل جزءا من اللغة أم غربيا منبوذا عنها، أو أنه يميز لغة دون أخرى، ولكنه في المقابل يلح على ضرورة خلق نمط من الحركية في اللغة، من شأنها أن تحقق نوعا من التوازن في ذاتها، وتمتلك قدرة على استيعاب الحد الأدنى من اللفظ الأجنبي الوافد الذي سيكون اللجوء إليه، خاصة في النقد الأدبي[3]. وفي الحالة التي يحصل فيها العجز، تدعو الضرورة إلى إيجاد بديل، فيتم بذلك استيراد اللفظ واستعماله، شرط أن يحمل بنية سليمة ودلالة محددة.

يكون التعريب، أيضا، في حالة العجز عن إيجاد بديل، وإذا دعت الضرورة القصوى إلى صياغة مصطلحات عن طريق هذه الآلية. يقول يوسف وغليسي في هذا الشأن: "لجأ إلى التعريب من باب اللجوء إلى أحد الضررين، حين الوقوع بين موقعين أو اختيارين: أفضلهما مورفولوجيا هو أسوؤهما دلاليا، ساعتها يقتضي الحسم باللجوء إلى منطق أحلى الأمرين، أي أولوية التضحية لوضوح المفهوم على سبيل الحفاظ على نقاء اللغة(...) من المفيد إذن أن نجعل من التعريب وسيلة موقوتة لاستقبال المصطلحات العلمية الوافدة من الخارج، لكن من الخطأ أن يجري- مع مرور الزمن- ترسيم هذه «الوسيلة الموقوتة» مقابلا أبديا للمفهوم

[1]- صلاح فضل، نظرية البنائية في النقد الأدبي، دار الشؤون الثقافية، بغداد، 1987، ص7.
[2]- عبد العزيز حمودة، المرايا المحدبة (من النظرية إلى التفكيك)، عالم المعرفة، الكويت، 1998، ص55.
[3]- ينظر: عبد السلام المسدي، المصطلح النقدي، مؤسسات بن عبد الله للنشر، تونس، 1994، ص30

المعرفي المراد احتضانه"[1]. فالتعريب وسيلة لانتقال المصطلحات إلى اللغة العربية عند الضرورة، شرط أن يكون نقلا يتوفر فيه الوعي الفكري والمنطقي، وتراعى البنية والذوق الدلالي السليم، ويتم موافقة نظام قواعد اللغة العربية.

أشار عبد المالك مرتاض، في سياق آخر، إلى سلبيات النقل الآلي للمصطلحات والأجنبية، يقول في هذا الصدد: "كثيرا ما نتساهل أو نتسامح، نحن العرب، مع الكلمات الأجنبية فندعها تتسرب إلى لغتنا تحت علل مختلفة من بينها ادعاء وضوح المصطلح المنقول. والحق أن ذلك السلوك المتسمم والمتجاوز يعود أساسا إلى التكاسل وضعف الرغبة في البحث عن مقابل دقيق، أو قريب من الدقة للمصطلح الغربي المراد تعريبه، كما يعود إلى ضعف الغيرة القومية على هذه الضاد"[2]. فمرتاض يحفز الباحثين على التنقيب عن مرادفات عربية بدل النقل الآلي للمصطلحات الأجنبية، وهذه وظيفة من وظائف المجامع اللغوية في الأقطار العربية، حفاظا على لغة الضاد من الانحرافات اللغوية التي تؤثر سلبا على الفكر النقدي والأدبي.

2-4- تعدد المجامع اللغوية:

وضّح المسدي أن تعدد المجامع اللغوية العربية في أرجاء الوطن الكبير قد ظل يحمل ارتدادات والتباسات رغم وجود مكتب تنسيق للتعريب، ولكن توالي إنشاء مجامع أخرى في الوطن العربي الكبير، كمجمع تونس ومجمع طرابلس، مما عسر مهمة المكتب التنسيقي في صهر جهود تلك المجامع في البحث اللغوي والمصطلحي. يقول في هذا السياق أنه "ليس من دليل على زعمنا هذا أقوى من تضاعف الالتباس يوم فكرت الأسرة العربية ضمن مؤسسة العمل العربي الثقافي المشترك في إنشاء مكتب لتنسيق التعريب كان من المظنون أن تنصهر في حوضه جهود المجامع القائمة يومها، فإذا بمسلسل إنشاء المجامع يتوالى في الأقطار العربية بعد قيام مؤسسة التنسيق بالقدر الذي تعاقبت حلقاته قبل قيامها"[3]. فعلى الرغم من توفر مكتب لتنسيق المجامع اللغوية، غير أن هناك بعض المجامع التي تجتهد في وضع المصطلح، وبذل جهود من غير استعلام واتصال بالمكتب التنسيقي.

كما أن المؤسسة المجمعية قد عملت خارج دائرة اللحظة الحضارية النافذة، بل خارج سياق الوعي المعرفي، وأخرجت من مجال اهتمامها مسألة المصطلحات النقدية والأدبية، التي عنيت بالشؤون المتعلقة بالترجمة والتعريب دون الاستنجاد أو التواصل المعرفي مع المؤسسة التنسيقية.

2-5- إشكالية غموض الخطاب النقدي:

---

[1]- ينظر: يوسف وغليسي، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، م س، ص90.

[2] - عبد المالك مرتاض، تحليل الخطاب السردي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995، ص210.

[3]- عبد السلام المسدي، الأدب وخطاب النقد، م س، ص142.

إن إشكالية الخطاب النقدي، في مدى وضوحه وغموضه، من المسائل التي تعرض إليها المسدي، وهو بصدد الحديث عن المصطلح النقدي، في المناخ العربي، حيث إن "الناس- في كثير من عامة مثقفيهم وفي نصيب من خاصة عارفيهم– يلقون بمسؤولية الغموض وتعقد الخطاب النقدي على كاهل المصطلح بشكل قطعي وبظن حاسم"[1]. وهذه الإشكالية متعلقة بانفتاح النقد العربي على الحداثة التي شهدها العالم الغربي، فمع الانفجار المعرفي ظهرت الحاجة إلى كم مصطلحي في الأدب والنقد.

يجدر بنا التساؤل حول مسألة غموض الخطاب النقدي الذي سعى النقاد، في محاولة جادة، للتجديد فيه: هل حقا ساده الغموض وجازت الشكوى فيه، وحري بالعامة من الناس وخاصتهم أن يتظلموا منه؟، أم أنه كان يحمل قصورا في الجانب التواصلي؟ يرى المسدي أن هذا التقصير لم يقع على موضوع الخطاب النقدي، وإنما على النص الأدبي، فـ "أما خطاب النقد فقد استقر في الذاكرة الجماعية أنه خطاب مكشوف وأنه خطاب شفاف الذي يسلم بنفسه إلى القارئ إسلاما كامل الانسياب"[2]. فالغموض في نظر المسدي يقع على عاتق النص النقدي، على خلاف الخطاب النقدي الذي بقي شفافا خاليا من التعقيدات، والملابسات، في يد القارئ، بعيدا عن القصور التواصلي.

كما تساءل المسدي، في كتابه "الأدب وخطاب النقد"، عن سر تظلم النقاد والقراء من غموض النقد الأدبي الحديث، وذلك منذ المطلع الأخير من القرن العشرين على وجه الخصوص، وعن الذين ينقمون من المضمون النقدي، حيث يقول: "وهل نقمة الذين نقموا ونقمة الذين ما زالوا ينقمون قد كانتا على المضمون النقدي الذي احتجب عنهم أم عن غطاء الخطاب وأردية الكتابة وستائر العبارة حين تعاونت جميعها على حجب ما كانوا يودون ألا يحتجب عنهم"[3]. جاء هذا التظلم من بعض النقاد نتيجة سوء فهم، أو نقص الكفاءة اللغوية والنقدية لدى القرّاء في المضمون النقدي الجديد، ليحصل بذلك لبس في العبارات أو تعقد في المصطلحات.

بين المسدي، أيضا، أن الواقع العربي بحاجة ملحة إلى بحث جديد، فمن الضروري أن تتخذ هذه الظاهرة ذاتها موضوعا للدرس، فتتحول القضية من دائرة النقد الأدبي، من حيث المضمون والمنهج، إلى دائرة التعامل مع الخطاب النقدي ذاته، "عندئذ سيكون همنا متركزا على النبش في القواعد الأرضية التي تتأسس عليها تركيبة هذا الخطاب المتظلم"[4]. كما أضاف المسدي أن بين التظلم من النقد الحديث والتظلم من الغموض، الذي طرأ على

---

[1]- عبد السلام المسدي، الأدب وخطاب النقد، م س، ص139.

[2] - م ن، ص178.

[3]- م ن، ص ن.

[4]- عبد السلام المسدي، الأدب وخطاب النقد، م س، ص179.

الخطاب النقدي الحديث، مسافة متباينة، واستدعى الأمر البحث في المصطلح ومراجعة النصوص النقدية وإعادة البحث فيها وتحليلها من جديد.

2-6- محاكاة المناهج الغربية:

لقد شهد النقد العربي حلقة اتصال بالحضارة الغربية، تأثرا وتغيرا، على مستوى المفاهيم والمصطلحات التي غيرت من مناهجه وفكره. وهذه التغيرات، التي جاءت نتيجة مواكبة التيارات الحديثة، "لم تصاحبها دراسة في اتجاهات وخصائص أدبنا المعاصر، ولم يصاحبها أيضا تحديد مدلول المفاهيم الحديثة التي وفدت إلى الثقافة العربية من الثقافة الغربية"[1]. وهي محاكاة تؤثر سلبا على اتجاهات ذلك النقد ومناهجه أكثر من منحه قدرا من التطور والتأثير المثمر في الساحة النقدية العربية، وفي مجال الترجمة المصطلحية والخطاب النقدي. وما يؤكد هذا التوجه غير السوي هو عدم وجود مرجعية تنظيرية ومنهجية ثابتة عندما تلاقى النقد العربي مع المناهل والنظريات الغربية الجديدة.

ويرجع عبد السلام المسدي سلبية محاكاة المناهج الغربية إلى غياب أسس ومرجعية موحدة في التفكير النقدي، وافتقار النقاد إلى البعد الأصولي والنقدي، "فأما انعدام البعد النقدي فسرّه غلبة المناحي المذهبية في التيارات النقدية الحديثة، وهي ظاهرة يخصب بها الإفراز العقائدي وتشل بها الرؤية الفردية الواضحة... وأما انعدام البعد الأصولي فلا مرد له إلا الحواجز القائمة بين مصادر التفكير عند العرب ولاسيما المحدثين منهم"[2]. وهذه التعليلات موضوعية تشخص لنا بصدق أعراض المحاكاة غير المكيفة مع الواقع العربي.

وقد تباين الناس والنقاد في تلقي تلك المناهج تباينا عميقا، وبذلك اتقدت نار المناظرات والالتباسات في الخطاب النقدي، فهناك مؤيد ومعارض، في استقبال وتقبل وتداول هذه المناهج والنظريات النقدية الوافدة، يقول المسدي: "ولكننا لم نر النقاد يوما ولم نر الناس أيضا يشتكون من غموض ما يقرؤون، إنما كانت الشكوى- إذا كانت - من تباين وجهة نظر في أمر المنهج، أم تشتت الرؤى في غاية المقاصد، أو تناقض الأفكار حول وظيفة الأدب إبداعا ووظيفة النقد تقويما"[3]. فقد عرف النقد العربي أمر التحديث المنهجي، كما أخذ من المعرفة الأجنبية شرقا وغربا، وسبق أن أفاد من المناهج الوافدة، على الرغم من بروز المعضلة المصطلحية والتباين الثقافي.

كما تساءل المسدي حول الشكوى والتظلم من جراء الغموض النقدي والتراكم المعرفي: هل وراء الشكوى والتظلم موقف معرفي أم اجتماعي؟ وهل مرجعيته مرجعية نقدية أم ثقافية؟ ووضح المسدي أن هذا التظلم والاستياء من غموض الخطاب النقدي الحديث

---

[1]- سمير سعيد حجازي، قضايا النقد الأدبي المعاصر، ط1، دار الأفاق العربية، القاهرة، 2007، ص312.

[2]- ينظر: عبد السلام المسدي، الأسلوب والأسلوبية، ط3، الدار العربية للكتاب، تونس، (دت)، ص. ص18-19.

[3]- عبد السلام المسدي، الأدب وخطاب النقد، م س، ص177.

كان نتيجة "طغيان الجانب التنظيري على المعالجات التطبيقية. فكثير من الشعراء وبعض من الروائيين تراهم يرسلون شكواهم من طفرة التنظير النقدي"[1].كثرت المسائل النظرية وقل التطبيق على النصوص الأدبية والنقدية، إضافة إلى الإشكالية الثقافية التي ترجع إلى تدفق المناهج النقدية.

3- الحلول المقترحة للحد من إشكالية المصطلح النقدي :

ومن بين الاقتراحات والحلول التي يمكنها أن تحد من إشكالية المصطلح، والتي عرضها المسدي في كتابه "الأدب وخطاب النقد"، نذكر:

3-1- توحيد المصطلح:

وهو الحرص على أن يتوفر "الوعي المصطلحي"، وأن يعمل المهتمون بالمصطلح على إنشائه واستنشائه حسب تعبير المسدي، ثم يتم الارتقاء به إلى الإدراك المعرفي من غير ملاطفة اللغة لحقيقة المجاز، "وفي غير إذعان لما تواتر وشاع ثم اطرد من انزلاقات ذهنية تحرف العلم عن مسالكه، ومن ملابسات تتيح لمن خاف صرامة الحكم أن يراوغ بين ظن بالتقدير ويقين بالاعتبار"[2]. فيبدأ الوعي المصطلحي من طور التشكل والإنشاء، ثم يليه طور الإدراك المعرفي والأخذ بالاعتبار مسألة الحقيقة والمجاز من غير الخروج عن دلالته، بانزلاقات فكرية تحرف اللغة وتحول بينها وبين التواصل.

إن مسألة توحيد المصطلح "ضرورة تحفزنا للسعي إلى تحقيقها، لندرك غاية تتصل بهوية هذه الأمة وإشاعة العلم الجديد بينهما، ومن ثم يكون لها مكان خاص في هذا العالم الجاد المتطلع إلى الجديد"[3]. فالمشكلة المصطلحية تنبئ بمجموعة من المخاطر الناتجة عن التشتت، الذي يؤثر في تفكير العرب نفسه، وهو يعيقه في استيعاب المفاهيم الجديدة، وفي الإبداع والتقدم ومسايرة الوقت الحاضر، كما تعم الفوضى والاضطراب الأعمال العلمية، بل قد يوقعنا تعدد المصطلحات وعدم توحيدها في التناقض والخطأ.

يصر يوسف وغليسي، في تعريفه للمصطلح النقدي، على إعطاء دلالة واحدة لكل مصطلح، على اعتبار أن المصطلح ذو حد وذو مفهوم، فأحادية الدلالة تكون خاصة بالمفهوم، لذا لابد أن يكون لكل مصطلح مفهوم واحد، فيؤكد في مقام آخر وبشكل دقيق "أن

---

[1]- م ن، ص278.

[2]- عبد السلام المسدي، الأدب وخطاب النقد، م س، ص140.

[3]- إبراهيم السامرائي، العربية تواجه العصر(الموسوعة الصغيرة 105)، دار الجاحظ للنشر، بغداد، 1982، ص11.

المصطلح علامة لغوية خاصة تقوم على ركنين أساسيين لا سبيل إلى فصل دالهما التعبيري (الرمز) عن مدلولهما الضمني"[1]. يتبين من خلال هذا القول أن أحادية دلالة المصطلح الواحد شرط ضروري للمصطلح كي يؤدي وظيفته على أكمل وجه، ولا يقع في مزالق قد تشوهه وتخرجه عن أداء وظيفته، وما يؤكد ذلك هو "أن ميل المصطلح النقدي نحو الواحدية في المفهوم لهو دليل على سلامة صناعته أو بنائه، وإن ميل ولادته الطبيعية ستقرر منذ البدء مستلزمات استقراره في الفكر النقدي الأدبي. وإذا خرج عن هذه الواحدية نحو التعددية فإنه سيولد مشوها لا نعرف له هوية معرفية حيث تبرز الأزمة في فهم المصطلح"[2]. فسلامة المصطلح ترجع إلى أحادية الدلالة والمفهوم، أما تعددية المدلول فهي تفضي إلى تشويه الخطاب النقدي عن مساره الدلالي، لذلك تعد مراعاة التركيبة الدلالية والسلامة المعنوية من مقتضيات تأصيل الفكر النقدي العربي وصيانته.

3-2- التسلح العلمي في دراسة المصطلح:

كان الاشتغال بالمصطلح، فيما مضى، موكلا إلى أحد رجلين: إما المتخصص في الحقل العلمي المتعين بذلك المقام في العلوم الطبية والبيولوجية، وهو المخول له أن يدرك أسرار المفاهيم التي هي وراء كل مصطلح، وهو المؤهل المختص بالعلوم وهو يعالجها معرفيا ليدقق الفوارق بين الألفاظ حتى لا تتلابس المفاهيم؛ وإما اللغوي الذي يعكف على دراسة الألفاظ المتداولة في المجالات النظرية والعملية، ويكون مثقفا بثقافة العلم المخصوص[3]. فأهل التخصص هم أولى بدراسة المصطلح، كل في ميدانه قصد إقامة الفوارق بين الألفاظ والدلالات، وبذلك لا تلتبس المفاهيم اللغوية. فثمة تكامل بين المختص بالعلم، وهو يعالج موضوع المصطلح، من غير اكتسابه لخبرة بشؤون اللغة، واللغوي الذي يعالج مواضيع العلم من خلال قاموسه الاصطلاحي، من غير معرفة لأساسيات العلم ومزالق الظن الثقافي.

لا يكتف الباحث أن يكون لغويا، حاملا لمخزون فقه اللغة، حتى يواجه هذه المعضلة المصطلحية، ولا يكف عليه أن يكون لسانيا متمكنا من اللسانيات النظرية، وإنما عليه أن يكون مدركا لدائرة تواجد المعرفة اللغوية في علم الأصوات وعلم الصيغ وعلم التركيب وعلم الدلالة، ومن ثم الفروع اللغوية، وكذلك المعجمية، فضلا عن مختلف اللغات والألسن، عندئذ يمكن عده ذا كفاءة تفسيرية في العلوم اللغوية.

3-3- الاعتراف بعلم المصطلح:

---

[1] - يوسف وغليسي، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، م س، ص27.

[2]- عناد عزوان، أصداء دراسات أدبية ونقدية، منشورات اتحاد كتاب العرب، دمشق، 2000، ص142.

[3]- ينظر: عبد السلام المسدي، الأدب وخطاب النقد، م س، ص141.

وهو أن نعترف بشؤون المصطلح في العلوم والآداب والمجالات الإنسانية والحقول العلمية، وكذلك الخبرات التطبيقية، إضافة إلى تقبله في سائر أوجه النشاط الإنساني، من احتراف ومجال تصنيع، إضافة إلى التسليم بعلم المصطلح بمقتضى كامل صلاحيته المعرفية. وقد مثل المسدي لهذا التوجه بغير الرياضي الذي لا يتجرأ على أن يستشهد بقاعدة حسابية بعدما يستفتي أهل التخصص في أمرها، وبذلك يكون الإخلاص في العلم.

وكذلك ينبغي الالتزام بدقائق المصطلح وحدود استخدامه في السياق العلمي وسياق التداول اللغوي العام، وهو بالنسبة إلى المسدي تواصل باللغة، فـ "كل ذلك يمثل مبدأ الانضباط في استعمال اللغة ويؤسس أولى قواعد قانونها الدلالي مما يقربها شيئا فشيئا إلى الإقرار بقانون المصطلح في كل علم وفي كل معرفة وبين دفاتر كل العلوم"[1]. فاستعمال المصطلح، في مقتضى السياق العلمي والتداولي، هو اعتراف به، ليتم تحقيق التواصل اللغوي وتداول المصطلح في مختلف العلوم.

كما ينبغي تأسيس ثقافة معرفية عميقة بعلم المصطلح، والعمل على نشر الوعي بها، وغرس الإحساس الفكري عند إرسال الأحكام على المصطلحات، وذلك في تصورها وصياغتها، ثم في آليات تداولها، فقضية المصطلحات تمثل فعلا إحدى المعضلات القائمة في سائر الفكر العربي المعاصر، وذلك منذ انبعاث النهضة الحديثة[2]. ويسهر على هذه الثقافة المعرفية أهل التخصص في علم المصطلح، وكذا اجتهاد الأدباء واللغويين والمجامع اللغوية.

3-4- تأسيس القضية المصطلحية:

إن تأسيس القضية الاصطلاحية بالبحث عن صياغة المصطلح وأسسها النظرية، يكشف عن وجاهة معرفية لمشروع علمي، ويكمن مفتاح باب هذا المشروع التنظيري في محاولة إدراك طبيعة اللغة في أسرارها الخفية، كما يوضحها العلم الحديث، فمن أول مقررات المعرفة اللسانية المعاصرة، بالنسبة للمسدي، أن اللغة في حد ذاتها ليست إلا نظاما اصطلاحيا، ومردّ ذلك إلى طبيعة الدلالة التي يؤديها، فمن هذه العلاقة ينشأ مبدأ الدلالة[3]، وهو من بين أهم المبادئ اللغوية والأدبية والنقدية والفكرية.

كما بين المسدي أن "دراسة المصطلح النقدي في أعمق مكوناته التركيبية والدلالية هي التي تساعد على تبيين الثغرات التي قد تتخلل جهازنا الفكري، فتشكل مواطن اهتزاز تسرب إلى قاعدة الهرم المعرفي"[4]. أي إن دراسة المصطلح يقتضي تحليل تركيباته ومكوناته، أي بنية الكلمات وتشكلها، والبحث العميق في الجانب الدلالي، من حيث تعدد المعاني، والعمل

---

[1]- عبد السلام المسدي، الأدب وخطاب النقد، م س، ص144.

[2]- عبد السلام المسدي، الأدب وخطاب النقد، م س،: م س، ص155.

[3]- ينظر: م ن، ص157.

[4]- م ن، ص ن.

على استقرارها على معنى ثابت ودقيق. كل ذلك يؤدي إلى تبسيط اللغة لدى القارئ، وعلى كل متداول للغة في مختلف التخصصات والعلوم.

نخلص مما سبق إلى أن كتاب "الأدب وخطاب النقد" كتاب مفصل متخصص في النقد وخطابه، وهو بمثابة مرجع أساسي يستأنس به باحث اليوم، المبتدئ والمتخصص، ويجد فيه مباحث جادة حول العملية النقدية بصورة عامة. وما استرعى انتباهنا، في بحثنا هذا، هو اهتمام عبد السلام المسدي بخطاب الناقد الأدبي وأدواته، فلم يكتف بتقديم صورة مدققة عن ذلك الناقد ومواصفاته واستفادته من علوم العصر، بل استعرض مختلف الأدوات التي يستعين بها في نشاطه الفكري، وأبرزها المصطلح وإشكالية ترجمته، ليثبت بالدليل والحجة واللغة العلمية الواضحة أن ناقد اليوم محصلة لما أفرزته تخصصات العصر، وهو سيد على مجالي تخصصه، الأدب والنقد، ومتجه في خطى ثابتة نحو جعل النقد كتابة أخرى مغايرة، أو إبداع آخر مغاير، أو بالأحرى كتابة في درجة الصفر. ويحدث هذا كله في معترك النظريات النقدية والمناهج الفلسفية ودوامة المصطلحات النقدية التي يقدم المسدي بعض الحلول للتخفيف منها وتجاوزها تدريجيا.

خاتمة

خاتمة:

مكنتنا دراسة كتاب "الأدب وخطاب النقد"، لعبد السلام المسدي، من البحث في خطاب النقد والعملية النقدية وأطرافها، واستجلاء بعض مميزاتها ومبادئها، ومعرفة تصور المسدي، باعتباره ناقدا تونسيا معاصرا، حول الناقد ووظيفته، من منظوري النقد الأدبي ونقد النقد. وقد توصلنا إلى جملة من النتائج العامة والخاصة، نعددها في النقاط الآتية:

- عرف المصطلح النقدي عدة إشكالات ،منها كثرة الترجمات، وتعدد النظريات والمناهج النقدية الجديدة، مما ولد غموضا في الخطاب النقدي.

- على الرّغم من مجهودات الباحثين والنقاد والمجامع اللغوية لإيجاد حلول للمعضلة المصطلحية، يظل المصطلح النقدي يشوبه الالتباس والاضطراب في الساحة النقدية والأدبية العربية.

- هناك عدة شروط وآليات لصياغة المصطلح النقدي، كالاشتقاق والنحت والمجاز والتعريب، وأكثرها شيوعا هي الترجمة، فقد أسهمت، ولا تزال تسهم، في نقل المعارف اللغوية واتّساع مفردات اللغة العربية.

- النقد عند المسدي هو نتاج حفر في الثقافة والمعرفة ، ويعد المصطلح النقدي عنده العمود الأساسي الذي ينبني عليه الخطاب، فهو وسيلة الباحث ومفتاح الأديب وقلم الناقد، وهو من المداخل الأساسية للنصوص النقدية والأدبية.

- لعلم المصطلح علاقة باللسانيات، إذ ينتمي إلى حقل من حقولها العلمية، وظيفته دراسة المصطلحات والمفاهيم اللغوية وأسسها العلمية، والبحث في خصائصها الأدبية والنقدية.

- إن أصل تأزم المصطلح النقدي عائد إلى الاحتكاك بالحضارة والثقافة الغربية، مما ولد انفجارا لنظريات جديدة أثرت على الجانب اللغوي والنقدي العربي. كما صحب هذا الاحتكاك تدفّق للمصطلحات العديدة، عن طريق الترجمة والتعريب، وغير ذات من الوسائط الثقافية.

- هناك اختلاف وتباين بين آراء النقاد والباحثين حول مسألة تلقي المناهج الغربية، مما أفرز مناظرات حادة في الخطاب النقدي، ويرجع المسدّي هذا الاختلاف إلى غياب أسس ومرجعية موحدة للتفكير النقدي، عند العرب القدامى والمحدثين.

- من أهم الحلول التي اقترحها المسدي، من خلال كتابه "الأدب وخطاب النقد"، لمواجهة الإشكالية المتعلقة بالمصطلح والخطاب النقدي، ضرورة توفر الوعي المصطلحي عبر خلفيات فكرية و فلسفية، وهذا الوعي في المجال المصطلحي يوكل إلى باحث متخصص متسلح بالمعرفة اللغوية والثقافية.

- ضرورة توحيد المصطلح في العالم العربي لاستيعاب المفاهيم والمصطلحات الجديدة، وضمان السلامة اللغوية ووضوح الخطاب النقدي العربي، ولا يتأتى ذلك إلا من خلال جهود الباحثين والمجامع اللغوية.

- يهدف خطاب النقد إلى تشكيل الخطاب الثقافي الذي يرمي إلى تثقيف المجتمع، ويعد وسيلة لإعادة قراءة التاريخ والحاضر، والنظر في مستقبل النقد، بغية الدخول في نهضة فكرية وأدبية جديدة.

- يتحدد النقد، بالنسبة للمسدي، بأطراف الخطاب ومضمونه، لينتج علم الخطاب، وبانسجام الخطاب والمحاورة تتم عملية التواصل، فالنقد والخطاب هما عنصران متلازمان ليتم تشكيل الخطاب النقدي.

قائمة

المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

- القرآن الكريم.

1- الكتب:

- إبراهيم السامراني، العربية تواجه العصر(الموسوعة الصغيرة 105)، دار الجاحظ للنشر، بغداد، 1982.

- إبراهيم محمد خليل، النقد الأدبي الحديث- من المحاكاة إلى التفكيك، ط3، دار المسيرة للنشر والطباعة، مصر، 2010.

- أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، البيان والتبيين، ج1، تحقيق: عبد السلام هارون، ط3، مطبعة الخانجي، القاهرة، 1968.

- أبو الفتح عثمان بن جني، الخصائص، ج2، تحقيق محمد علي النجار، المكتبة العلمية، القاهرة، دت.

- أبو البقاء الكفوي، الكليات. القسم الثاني، تح: عدنان دويش، محمد الحصري، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، 1982.

- أبو القاسم الزمخشري، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، مج4، دار الكتاب العربي، بيروت،1987.

- أبو القاسم محمود الزمخشري، أساس البلاغة، دار صادر، بيروت، 1979.

- أحمد مطلوب، في المصطلح النقدي، ط1، منشورات المجمع العراقي، بغداد، 2002.

- تزفتان تودوروف، الشعرية، تر: شكري المبخوث ورجاء أبو سلامة، ط1، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، المغرب، 1987.

- جلال الدين السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها،ج1، تح: فؤاد علي منصور، ط1، دار الكتب العلمية، لبنان، 1998.

- جوليا كريستيفا، علم النص، تر: فريد الزاهي، مراجعة: عبد الجليل ناظم، ط2، دار توبقال للنشر، الالدار البيضاء، المغرب، 1997.

- حسن ناظم، مفاهيم الشعرية، ط1، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، بيروت، 1994.

- حسين الحاج حسن، النقد الأدبي في آثار أعلامه، ط1، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، 1996.

- خالد الأشهب، المصطلح العربي (البنية والتمثيل)، ط1، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، 2010.

- سعيد يقطين، تحليل الخطاب الروائي، المركب الثقافي العربي، بيروت، الدار البيضاء، 1989.

- سعيد يقطين، تحليل الخطاب الروائي، ط3، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، بيروت، 1997.

- سمير سعيد حجازي، قضايا النقد الأدبي المعاصر، ط1، دار الآفاق العربية، القاهرة، 2007.

- صلاح فضل، علم الأسلوب، مبادئ وإجراءات، ط2، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1985.

- صلاح فضل، نظرية البنائية في النقد الأدبي، دار الشؤون الثقافية، بغداد، 1987.

- صلاح فضل، أساليب الشعرية المعاصرة، ط1، دار الآداب، بيروت، 1994.

- صلاح فضل، دلالة الخطاب وعلم النص، ط1، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، 1996.

- طه عبد الرحمان، اللسان والميزان، ط1، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، 1998.

- عبد السلام المسدي، الأسلوب والأسلوبية، ط 3، الدار العربية للكتاب،تونس،دت.

- عبد السلام المسدي ، المصطلح النقدي، مؤسسات بن عبد الله للنشر، تونس، 1994.

- عبد السلام المسدي، الأدب وخطاب النقد، ط1، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، 2004.

- عبد العزيز حمودة، المرايا المحدبة (من النظرية إلى التفكيك)، عالم المعرفة، الكويت، 1998.

- عبد الغني بارة، إشكالية تأصيل الحداثة في الخطاب النقدي العربي المعاصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2005.

- عبد الله إبراهيم، الثقافة العربية والمرجعيات المستعارة، ط1، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، بيروت، 1999.

- عبد المالك مرتاض، بنية الخطاب الشعري، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، (دت).

-عبد المالك مرتاض، تحليل الخطاب السردي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995.

- عبد الهادي بن ظافر الشهري، استراتجيات الخطاب، مقاربة تداولية، ط1، دار الكتاب الجديدة المتحدة، بيروت، 2004.
- علي أبو المكارم، التعريف بالتصريف، ط1، مؤسسة المختار، القاهرة، 2007.
- علي القاسمي، مقدمة في علم المصطلح، ط2، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1987.
- عناد عزوان، أصداء دراسات أدبية ونقدية، منشورات اتحاد كتاب العرب، دمشق، 2000.
- فرحان بدري الحربي، الأسلوبية في النقد العربي الحديث، دراسة في تحليل الخطاب، ط1، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2003.
- فيكتور ايرليخ، الشكلانية الروسية، تر: الولي محمد، ط1، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، بيروت، 2000.
- قدامة ابن جعفر، نقد الشعر، تح: محمد عبد المنعم خفاجي، ط1، دار الكتب العلمية، القاهرة، 1995.
- محمد خطابي، لسانيات النص، مدخل إلى انسجام الخطاب، ط1، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، بيروت، 1991.
- محمد كريم الكواز، البلاغة والنقد، المصطلح والنشأة والتجديد، ط1، مؤسسة الانتشار العربي، بيروت، 2006.
- محمد مفتاح، تحليل الخطاب الروائي، ط3، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، 1992.
- محمد مندور، في الأدب والنقد، ط3، دار النهضة، القاهرة، 1994.
- محمد خطابي، النقد المنهجي عند العرب، ومنهج البحث في الأدب واللغة، دار نهضة مصر للطباعة والنشر، القاهرة، 1996.
- مهدي صالح سلطان الشمري، في المصطلح ولغة العلم، كلية الآداب، جامعة بغداد، بغداد، 2012.
- مولاي علي بوحاتم، مصطلح النقد العربي السيميائي (الإشكالية والأصول والامتداد)، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2005.
- ميخائيل باختين، الخطاب الروائي، تر: محمد براءة، ط1، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، القاهرة، 1998.

- ميشال فوكو، حفريات المعرفة، تر: سالم يفوت، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، بيروت، 1986.

- يوسف وغليسي، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ط1، منشورات الاختلاف، الجزائر، 2008.

- يمنى العيد، في القول الشعري. الشعرية والمرجعية، الحداثة والقناع، ط1، دار طوبقال للنشر، الدار البيضاء، المغرب، 1987.

2- المعاجم:

- إبراهيم أنيس، المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، ط4، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، 2004.

- أحمد بن فارس بن زكريا بن حسن، معجم مقاييس اللغة، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1979.

- الشريف الجرجاني، معجم التعريفات، تح: محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة، بيروت، 2004.

- عجدي وهبة وكامل المهندس، معجم المصطلحات العربية في اللغة والأدب، ط2، مكتبة لبنان، بيروت، 1984.

- محمد المرتضي الزبيدي، تاج العروس من جوهر القاموس، مج6، ط1، دار الفكر، بيروت، 1944.

- محمد بن مكرم بن منظور الإفريقي، معجم لسان العرب، مج3، ط1، دار صادر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1997.

- معجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، ط4، مكتبة الشروق الدولية، مصر، 2004.

- CLANDE Augé, Le petit Larousse. Dictionnaire encyclopédique, Édition Larousse, 1ère éd, Paris, 1905.

3- المجلات:

- إميل بنفنست، الذاتية في اللغة، تر: حميد سمير، ع9، النادي الأدبي الثقافي، جدة، المملكة العربية السعودية، 1999.

- رشيد برهون، الترجمة ورهانات العولمة والمثاقفة، مجلة "عالم الفكر"، ع01، القاهرة، 2002.

- عبد الحميد حتالة، تأصيل المصطلح النقدي بين الترجمة والتعريب والبحث في الجذر الفلسفي للمصطلح النقدي، مجلة "مقاليد"، عدد02، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، ديسمبر2011.

الرسائل الجامعية:

- إشكالية توظيف المصطلح النقدي السميائي في الخطاب النقدي العربي المعاصر, مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في نظرية الأدب و قضايا النقد.إعداد الطالب عبد الحميد هميسي,جامعة فرحات عباس, سطيف, الجزائر,2012.

-تحليل الخطاب في النقد العربي الحديث إعداد: مهي محمود إبراهيم العتوم، دكتورة في اللغة الغربية وآدابها، الجامعة الأردنية،2004.

فهرست الموضوعات:

مقدّمة.....1
الفصل الأول: العملية النقدية، حدودها ومقاييسها.....4
المبحث الأوّل: مفهوم العملية النقدية وأطرافها.....5
1- مفهوم المصطلح.....5

2- مفهوم علم المصطلح.....7
3- خصائص علم المصطلح.....9
4- مفهوم النقد وخصائصه.....11
المبحث الثاني: خصائص الخطاب النقدي الحديث والمعاصر وأعلامه.....24
1- مصطلح الخطاب النقدي العربي الحديث.....24
2- الخطاب النقدي الأدبي والمفاهيم المجاورة له.....30
الفصل الثّاني: عبد السلام المسدي ومقاربة الخطاب النقدي.....43
المبحث الأوّل: مسيرة عبد السلام المسدي العلمية.....44
1- التعريف بالكاتب عبد السلام المسدي.....44
2- تلخيص كتاب "الأدب وخطاب النقد" (مدونة البحث).....46
المبحث الثّاني: خطاب الناقد وأدواته في اصور عبد السلام المسدي.....51
1- وظيفة الناقد الأدبي.....52
2- إشكالات المصطلح في الخطاب النقدي.....58
3- الحلول المقترحة للحد من إشكالية المصطلح النقدي.....71
خاتمة.....76
قائمة المصادر والمراجع.....78
فهرست الموضوعات.....85

الملخص:

يهتم هذا البحث بالمصطلح النقدي ووظيفته من منظور عبد السلام المسدي، ويكون المستهل بتحديد العملية النقدية وإبراز معاييرها وأطرافها، وكذا إظهار مقومات الخطاب

النقدي الحديث والمعاصر وتحديد أهم أعلامه. ويتوجه الاهتمام بعدها إلى الدارس عبد السلام المسدي قصد تبيان مقاربته للخطاب النقدي، في كتابه "الأدب وخطاب النقد" (2004)، وتصوره للناقد وخطابه وأدواته، ونظرته إلى المصطلح النقدي والحلول التي يقترحها للحد من إشكاليته.

الكلمات المفتاحية: نقد، مصطلح، خطاب، ترجمة، منهج، تعريب، إشكالية.

Mots- Clés: Critique, terminologie, discours, traduction, méthode, arabisation, problème.